



إنهم خطر

رصد خطاب الكراهية الصادر عن أطراف الصراع
المسلح خلال فترة الصراع في اليمن

ديسمبر 2023





إنهم خطر

رصد خطاب الكراهية الصادر عن أطراف الصراع
المسلح خلال فترة الصراع في اليمن

ديسمبر 2023

www.samrl.org

info@samrl.org

من هي سام؟

منظمة حقوقية مستقلة وغير ربحية مقرها جنيف، بدأت نشاطها في يناير 2016 وحصلت على تصريح عمل في ديسمبر 2017. تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط واليمن على وجه الخصوص، وإيصال انتهاكات حقوق الإنسان إلى مؤسسات صناعة القرار، والمنظمات الدولية الفاعلة والمؤثرة، تعرضت للعديد من حملات التشويه والتحريض، وكذا القرصنة لمنصاتها من أطراف الحرب اليمنية بسبب فضحها ما ارتكبه من جرائم. وأصدرت عشرات التقارير باللغتين العربية والانجليزية والبيانات الحقوقية التي توثق انتهاكات الحرب وحقوق الإنسان في اليمن

فهرس

6 مقدمة

10 الباب الأول: الإطار القانوني والمفاهيمي

- خطاب الكراهية في التشريع اليمني
- خطاب الكراهية في القانون الدولي
- ماهية خطاب الكراهية

19 الباب الثاني: خطاب الكراهية.. الأسباب والمظاهر

- أسباب تفشي خطاب الكراهية
- الصراع المسلح
- الفقر والبطالة
- التدخل الخارجي
- وسائل الإعلام
- الفراغ التشريعي
- أشكال خطاب الكراهية

26 الباب الثالث: ميادين انتشار خطاب الكراهية

- وسائل الإعلام
- وسائل التواصل الاجتماعي

26 الباب الرابع: أطراف الصراع وخطاب الكراهية

- الوثيقة الفكرية.. تأسيس للكراهية
- قانون الزكاة.. تكريس للعنصرية والتمييز
- الممارسات العدائية تجاه الخصوم السياسيين
- الممارسات العدائية تجاه سلفي دماج
- التضيق على الحريات الدينية وممارسة الشعائر
- خطاب الكراهية والممارسات العدائية ضد الأقليات أولا اليهود
- المسيحيون
- البهائيون
- القيود على الحريات الإعلامية
- التضيق على الحريات العامة
- وسائل الإعلام الحوثية.. المعنى الرديف للكراهية
- المؤسسات التعليمية.. مستنقع يطفح بالكراهية

- التربية الاجتماعية

- اللغة العربية

- المراكز الصيفية ومعسكرات التدريب

- المساجد.. منابر للتحريض ضد الآخر

- المناسبات الاجتماعية.. كراهية مقنعة

- المجلس الانتقالي الجنوبي

- خطاب مشحون بـ العنصرية والتحريض

- الممارسات ضد الصحفيين والناشطين

- ترحيل قسري واعتقالات بالجملة

- إغلاق المطاعم والمحال التجارية

- شيطنة النازحين

- خطاب الكراهية في مناطق سيطرة الشرعية

- دور الإمارات العربية المتحدة في تعميق خطاب الكراهية

- الخطاب السعودي ضد الحوثيين

36 **الباب الخامس: خطاب الكراهية.. التداعيات والمعالجات**

- تداعيات خطاب الكراهية

- طرق المعالجة وإجراءات التصدي

40 **الخاتمة**

44 **التوصيات**



مقدمة

يعد خطاب الكراهية من القضايا الرئيسية المقلقة التي برزت في الإعلام العربي وخاصة البلدان التي تعاني من اضطرابات داخلية وعدم استقرار سياسي، حيث أصبح هذا النوع من الخطابات حاضراً بشكل يومي في المواد الإعلامية المنشورة والمسموعة والمشاهدة وحتى المواد المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي، مُسَكِّلاً خرقاً واضحاً لكل المواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة.

أظهرت تقارير محلية ودولية تطور خطاب الكراهية في جنوب اليمن وبدا أن هناك علاقة تداخلية بين الكراهية في الواقع والخطاب الإعلامي والسياسي، على ضوء التداعيات التي أحدثتها التجاذبات السياسية داخل اليمن ومحاولات تقسيم البلاد من خلال سيطرة أحزاب سياسية ذات خلفيات دينية على مناطق واسعة من البلاد وإخضاعها تحت حكمها. هذا بالإضافة لما تلا ذلك من أحداث بفعل الشحن الخطابي الذي يساهم في تدمير النسيج المجتمعي، ويؤسس لصراع بنيوي على المدى البعيد.

تشكل عملية رصد خطاب التحريض والكراهية في وسائل الإعلام أهمية كبيرة لكون هاتان الصفتان لا يمكن أن تبني ديمقراطية بل تشكّلان تهديداً مباشراً لها، إلى جانب كونهما أدوات أساسية في تشكّل الصدع والتفرقة داخل المجتمعات وخارجها، فهي تعتبر تهديداً حقيقياً للمنظومة الديمقراطية وللحريات العامة وحقوق الإنسان وانتهاكاً للمواثيق الدولية التي تجرم استخدام تلك اللغة في الخطاب الإعلامي وتعتبرها جريمة يجب محاسبة مرتكبيها.

تسعى منظمة سام للحقوق والحريات من خلال تقريرها هذا إلى تسليط الضوء على خطاب التحريض والكراهية في اليمن لا سيما الخطاب الصادر عن الجماعات السياسية كالحوثيين والمجلس الانتقالي والدول الداعمة للصراع الدائر في اليمن كالسعودية والإمارات وربط تأثير حدة تلك الخطابات بتصاعد حالة العنف داخل اليمن مع تطور أشكال خطاب الكراهية وتوسعه ليطال مجالات الحياة المختلفة هناك.

الباب الأول : الإطار القانوني والمفاهيمي



أ- خطاب الكراهية في التشريع اليمني

يفتقر القانون اليمني إلى نصوص تجرم خطاب الكراهية، بشكل صريح ومحدد، لكن ثمة نصوص، تناولت الموضوع بعمومية، حيث نصت المادة (56) من مسودة الدستور الجديد الصادر في يناير 2015 على الآتي: "تعمل الدولة على ترسيخ قيم الإخاء والتسامح والتعايش، ونبذ ثقافة الكراهية وتمجيد الحروب والتحريض المذهبي والطائفي والمناطقية، و يجرم تكفير المسلمين أفرادا كانوا أو جماعات، كما يجرم ازدراء وسب الدين الإسلامي وكافة الأديان السماوية والإساءة للأنبياء والرسل".

كما نصت المادة (136) من القانون رقم (12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات على الآتي: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل من أذاع أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو أيّ دعاية مثيرة وذلك بقصد تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة"، وتنص المادة (194) "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة... من حرض علنا على ازدراء طائفة من الناس أو تغليب طائفة وكان من شأن ذلك تكدير السلم العام".

فيما ذهبت المادة (103) من قانون رقم (25) لسنة 1990م بشأن الصحافة والمطبوعات، للتحديث عن أهمية الابتعاد عن كل ما يثير الشقاق بين أفراد المجتمع ويحرض على الكراهية، حيث نصت على ما يلي: يلتزم كل من العاملين في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسؤولين في الإذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير المسؤول وصاحب المطبعة ودور النشر والصحفيين بالامتناع عن طباعة ونشر وتداول وإذاعة: "ما يؤدي إلى إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أو المناطقية أو السلافية وبث روح الشقاق والتفرقة بين أفراد المجتمع أو ما يدعو إلى تكفيرهم. بالإضافة إلى "ما يؤدي إلى الإخلال بالآداب العامة وما يمس كرامة الأشخاص والحريات الشخصية بهدف الترويح والتشهير الشخصي". وكذلك "التحريض على استخدام العنف والإرهاب".

ب- خطاب الكراهية في القانون الدولي

- تنص المادة (7) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "الناس جميعًا سواءً أمام القانون، وهم يتساوون في حقّ التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حقّ التمتع بالحماية من أيّ تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أيّ تحريض على مثل هذا التمييز".
- تنص المادة (20) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على "1. تحظر بالقانون أية دعاية للحرب". 2. "تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف".
- كما وتنص المادة (4) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أن تُلزم الدولة بأن تشجب "جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على الأفكار أو النظريات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة من أي لون أو أصل إثني واحد، أو التي تحاول تبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال الكراهية العنصرية والتمييز العنصري، وتتعهد باتخاذ التدابير الفورية الإيجابية اللازمة الرامية إلى القضاء على كل تحريض على هذا التمييز وكل عمل من أعماله".

■ وفي توصيتها العامة رقم (35) لعام (2013) لمكافحة خطاب التحريض على الكراهية العنصرية، تؤكد لجنة القضاء على التمييز العنصري على أمور من بينها دور خطاب التحريض على الكراهية العنصرية في العمليات المؤدية إلى الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية، وفي حالات النزاع. وتشير إلى أن هذا الخطاب يمكن أن ينبع من أفراد أو جماعات، ويمكن نشره شفويًا أو مطبوعًا أو من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية (الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي) وكذلك من خلال أشكال التعبير غير الشفوية (إبداء الرموز والصور وأنواع السلوك العنصرية في التجمعات العامة). وتشدد على أن تستند طريقة تقديم وسائل الإعلام للمجموعات الإثنية ومجموعات الشعوب الأصلية وغيرها من المجموعات إلى مبادئ الاحترام والنزاهة وتجنب القوالب النمطية. وتضع توصيات محددة من بينها اعتماد التشريعات المناسبة بما يتماشى والمعايير الدولية، ووضع مدونات للأخلاقيات المهنية وقوانين للصحافة، وتشجيع تعددية وسائل الإعلام وتيسير إمكانية وصول الأقليات إلى وسائل الإعلام وملكيته.

ج- ماهية خطاب الكراهية

عرفها المجلس الأوروبي بأنها " كل خطاب دوني مبني على العنف اللفظي يهدف إلى القتل المعنوي للآخر وإقصائه من خلال الدعوة للقتل والعنف وصولاً إلى الشتم والقذف والإهانة والتمييز والعنصرية والتعصب الفكري والاستعلاء". وأضاف " ويشكل عادة خطاب الكراهية أداة مهمة لتحفيز المشاعر وإثارتها وتوجيهها في اتجاه معين، بما ينشئ سلوكاً وثقافة مبنية على العنصرية والتمييز ضد من وُجه الخطاب ضدهم، ومن هنا تكمن خطورة هذا الخطاب خاصة إذا توافرت منصات إعلامية وبيئة مهيأة لهذا النوع".

إن الكراهية عادة ما يشكلها ويُغذيها ويبقيها ويوجهها أفراد بعينهم أو جماعات معينة ضد أفراد وجماعات أخرى مختلفة عن الأغلبية السائدة في الإثنية أو اللغة أو الدين، وكثيراً ما يكون ذلك لأسباب سياسية أو نظراً لتمييز راسخ طال أمده. ويمكن لرسائل الكراهية أن تجد أرضاً خصبة ذات مشاكل اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أوسع نطاقاً أو انعكاسات في المجتمع. وغالباً ما تكمن الأسباب الجذرية للكراهية في اختلافات إثنية أو دينية صرفة.

وعادة ما تنبع الكراهية من عيوب مجتمعية أوسع نطاقاً، من بينها انعدام إمكانية الحصول على الموارد أو عدم العدالة في توفيرها؛ والتحيز السياسي؛ والفساد؛ وأوجه النقص في الحكم الرشيد والجامع؛ ووجود تحيز ومحاباة بشكل حقيقي أو متصور بسبب الإثنيات أو الأديان مما يزيد من انعدام الثقة والشكوك والغضب. ومن المستنتج أنه عندما يسود الحكم الجامع والمساواة وحقوق الإنسان، وعندما تضع المجتمعات ثقتها في قياداتها، نجد قدراً أقل من التصدع في المجتمع ومن الشواغل بشأن حقوق الأقليات.

هذا ولا تزال العديد من الدول -ومنها اليمن- تفتقر إلى قوانين محلية لمكافحة التمييز وخطاب الكراهية. وحتى مع وجودها، غالباً ما يتسم تنفيذ القانون بالضعف وتقل القضايا المعروضة على المحاكم. ويجب على الدول ألا تفترض بسرعة وسهولة أن الأقليات تشعر بالأمان بسبب الدساتير والقوانين التي تنظم حقوق الأقليات على الورق. فمن الضروري أن تجد الدول سبباً لفهم مشاعر وشواغل الأقليات، وأن يوجد ما يلزم من الاهتمام المؤسسي لقضايا الأقليات والهيئات والعمليات التشاورية.

الباب الثاني :

خطاب الكراهية.. الأسباب والمظاهر



أ- أسباب تفشي خطاب الكراهية

تعاني اليمن من العديد من الأسباب التي تدفع إلى انتشار خطاب الكراهية فيها، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- الصراع المسلح:

ساهم الصراع السياسي المسلح حول السلطة في اليمن شمالاً وجنوباً في تغذية خطاب الكراهية، وانقسام المجتمع، دون مصالح قانونية تساهم في جبر الذاكرة الوطنية، وساهم الصراع المسلح الذي انفجر في اليمن منذ عام 2014 في زيادة حدة هذا الخطاب، وانتشاره وتنوعه، حيث يستخدم الأطراف المتنازعة الخطاب العنصري والتعصبي لتشجيع أتباعهم على القتال والتمييز ضد الآخر.



2- الفقر والبطالة:

يعد الفقر والبطالة من أبرز المشكلات التي تعاني منها اليمن، وينتج عنهما الغضب والإحباط لدى شرائح كبيرة من المجتمع، في ظل تفشي الفساد بصورة ملفتة لدى الطبقة السياسية، وأصحاب النفوذ، مما ساهم في بروز انقسام طبقي داخل المجتمع، وتفاوت في مستوى دخل الفرد داخل المجتمع، مما دفع بعضهم إلى استخدام خطاب الكراهية كوسيلة للتعبير عن غضبهم واستيائهم.



3- التدخل الخارجي:

تتميز اليمن بموقع جغرافي جيو استراتيجي، جعلها أحد الأركان الأساسية في الأمن الدولي، مما جعل الدول الكبرى الإقليمية والدولية تجعل اليمن ضمن أولوياتها الأمنية والسياسية، خاصة في ظل ضعف الحكومة اليمنية المركزية، مما جعل اليمن يشهد تدخلاً كبيراً من دول مجاورة وأطراف دولية أخرى، حيث برز هذا التدخل بصور مالية وسياسية وفكرية وعسكرية، مما أدى إلى تعميق الصراع بين الأطراف اليمنية الموالية لهذه الأطراف، وزيادة في خطاب الكراهية النابع من خلفيات ثقافية وفكرية مختلفة للدول المتدخلة في الشأن اليمني.



4- وسائل الإعلام :

أدى الانفتاح الإعلامي وتأسيس القنوات الفضائية والإذاعات المحلية الي تغذية خطاب الكراهية من خلال تبني وجهة نظر أطراف الصراع في اليمن والترويج لها، مما ساهم في انقسام المجتمع، وتفشي مصطلحات تروج للكراهية والإقصاء ضد الطرف الآخر .



5- الفراغ التشريعي:

يمثل خطاب الكراهية في اليمن خطراً كبيراً على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية في البلاد، وتحتاج الجهود الدولية والمحلية إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة هذا التهديد وتعزيز الحوار والتفاهم بين جميع الأطراف



ب- أشكال خطاب الكراهية

يتخذ خطاب الكراهية أو التحريض أشكالاً متعددة تختلف باختلاف البيئة التي ينطلق منها ذلك الخطاب والأشخاص المخاطبون بطبيعة الحال، لكن ما يجمع كل هذه الأشكال المتعددة أنها تشكل النواة الأساسية لتفريق المجتمع وبث روح العنصرية سواء كانت دينية أو جغرافية أو سياسية والتي تعمل على تعميق الشرخ المجتمعي في البلاد التي ينتشر بها ذلك الخطاب، وفيما يلي أمثلة عملية على نماذج خطاب الكراهية تم ذكرها في تقرير المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات في الأمم المتحدة" ريتا إيجاك":

- الدعوة للقتل والعنف: يندرج تحت هذا النموذج كل الكلمات والصور والرسومات والمواد الإعلامية المنشورة التي يُبنى عليها خطاب تحريضي بشكل صريح أو ضمني، أو خطاب يدفع أو يبرر أو يشجع الجمهور المستهدف على سلوك عنيف أو ارتكاب عنف.
- التمييز والعنصرية: يعني هذا النموذج كل خطاب إعلامي منشور يقدم قيما عنصرية وتمييزية على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو المعتقد أو الانتماء الفكري.
- التحريض: ويأتي بمعنى كافة طرق الحث والتشجيع على شيء سلبي ، وطلب تنفيذه أو تبنيه مثل الانتقام أو النيل من الآخر بالتحريض ضده ، ويعد هذا أسوأ أنواع التحريض لأنه يُبنى على قناعات تصل إلى حد الاقتناع والإيمان بالخطأ، والدفاع المستميت عنه.

- الوصم: ويندرج أسفله كل معاني الإنقاص من قيمة الآخر ووصمه بعبارات سيئة ، وينتج عن هذه الإساءة عدم تقبل الفرد اجتماعيًا أو سياسيًا ويحوّله إلى شخص منبوذ في مجتمعه يعاني من عدم التوازن النفسي والاجتماعي.
- الشتم: ويندرج تحتها كافة العبارات السيئة التي تمس بكرامة الإنسان والتي تحمل معنى الإهانة والتحقير والتقليل من الطرف الآخر.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الخطاب الإعلامي أو المجتمعي في اليمن شمل كافة النماذج السابقة سواء في وسائل الإعلام أو من خلال اجتماعات الأحزاب السياسية أو القبلية والتي كانت أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد حالات العنف والانتهاك بحق الأفراد اليمنيين حيث كان يتركز خطاب تلك الفئات على التفريق العنصري بين سكان اليمن " الشمال والجنوب" لا سيما من قبل الحوثيين والانفصاليين الذين يخوضون حربًا شرسة أدت إلى تقسيم اليمن إلى معسكرات ومناطق نفوذ للأطراف المتصارعة.



الباب الثالث : ميادين انتشار خطاب الكراهية



عمدت جميع أطراف الصراع المختلفة، منذ بداية الصراع، للاعتماد على خطاب الكراهية والتحريض وحشدت كل أدواتها الفكرية والدينية والتاريخية، وسخرت كل الأدوات والوسائل لذلك من أجل تبرير ممارساتها وإلغاء الآخر وملأت عقول الناس والأفراد بأفكار الانتقام والنزعات القبلية والتفرقة العنصرية، التي كان لها الأثر في تعميق الانتهاكات بحق المدنيين لا سيما الأطفال والنساء .



1- وسائل الإعلام

يشكل خطاب الكراهية أحد أهم أدوات الصراع السياسي الراهن في اليمن الذي تشهده منذ العام 2011، إذ تأثرت وسائل الاتصال والإعلام فيه بحالة الانقسام والصراع العنيف من جهة، وكانت إحدى أدواته وساحاته الخطيرة، إذ طغى على خطابها الاتصالي لغة الكراهية والعنف المتبادل بين أطراف الصراع، وكان أثر ذلك وخيماً على انقسام المجتمع نحو مزيد من التشظي (2) .

انعكست الأحداث في اليمن على اللغة الإعلامية والمشهد الإعلامي، كما انعكس بالضبط خطاب الكراهية على الأحداث ذاتها؛ ما أدى إلى تأجيج المشاعر الطائفية تحديداً، مع ما يتضمن هذا التأجيج من رفض للآخر، والتحريض بناءً على خصائص، كالعنصر أو اللون أو النطاق الجغرافي أو الانتماء القبلي أو الأصل القومي أو الجنس أو الإيديولوجيا السياسية أو المذهبية (3) .

في اليمن، تحضر غالبية وسائل الإعلام في القوائم السوداء عند الحديث عن مضامينها المكدسة بخطابات الكراهية والتحريض على العنف، الأمر الذي يتطلب إحياء السلام كقيمة غائبة، وثقافة مهمة في الأداء المهني لهذه الوسائل والقائمين عليها. وإلى أبعد من ذلك يمكن القول إن السلام يغيب كمفردة وكقيمة في التشريعات الإعلامية ومواثيق الشرف المهنية التي وضعت منذ عقود. وفي بلد يشهد جولات عنف متتالية ولم يعرف

الاستقرار بمعناه الحقيقي والدائم في تاريخه الحديث نجد أن الحديث عن دور الإعلام في تعزيز السلام مغيب في الأدبيات الخاصة بهذا القطاع الحيوي الهام في المجتمع (4).

وبحسب تقرير مرصد الحريات الإعلامية للعام 2021، فقد "تأثر الإعلام اليمني بصورة مباشرة جراء الحرب في اليمن حيث اتسم دوره في الآونة الأخيرة بأنه (تحريضي، مؤجج، متحيز) مع بعض النماذج البسيطة التي كان أداؤها داعماً للسلام والتعايش. وقد شهد الإعلام اليمني حالة من الاستقطاب من قبل أطراف الصراع في اليمن حيث يبقى خطابها في أوقات كثيرة خطاباً يحرض على الكراهية والتخوين وغياب الرأي المختلف. وتخضع العديد من وسائل الإعلام في اليمن لأطراف الصراع مما يجعلها تتمترس ضد بعضها البعض طبقاً لاتجاه الأحداث في مسارح العمليات العسكرية المسلحة، ومع ارتفاع وتيرة الصراع المسلح ترتفع وتيرة الخطاب الإعلامي المؤجج والمحرض أيضاً حيث تحولت وسائل الإعلام المملوكة لأطراف الصراع إلى وسائل تعبئة وتحشيد ما يساهم في إطالة أمد الحرب وتعقيد المشهد" (5).

تكشف نتائج دراسة تحليلية حديثة لخطاب الكراهية في مواقع الصحوة نت والمسيرة نت وعدن تايم خلال شهر يوليو 2021 عن تضمن العينة (1337) تكراراً لمفردات الكراهية، بمتوسط (7) تكرارات لمفردات الكراهية في المادة الصحفية الواحدة، وهو معدل مبالغ فيه كثيراً من حيث شيوع لغة الكراهية والعنف في محتوى المواقع الإلكترونية الثلاثة وكثافة استخدامها في الخطاب الإعلامي. وجميع مفردات الكراهية كانت ذات دلالات عميقة دينياً وسياسياً وأخلاقياً واجتماعياً، فقد تضمنت مفردات الكراهية وصف الآخر بأنه مليشيا بما نسبته 45,1%، وفيها اتهام بالتمرد والخروج عن الشرعية، مما يشجع رده وإخضاعه بالقوة. وجاء في المرتبة الثانية وصفه بالإرهاب والانتماء للجماعات المتطرفة كالقاعدة والدواعش والتكفيريين فيما نسبته 16,2%، وجاء ثالثاً الوصم بالعمالة والخيانة والتبعية لقوى أجنبية بما نسبته 9,1%، وفي المرتبة الرابعة جاء وصم الآخر بطابع تمييزي مناطقي مقيت مثل غزاة ومحتلين وشماليين وجنوبيين بما نسبته 8,2%، فيما اشتمل خطاب الكراهية أيضاً مفردات من قبيل إخواني، وفاسد، ومجرم، وسارق البلد ونهابوه، ومرترقة، وانقلابيون" (6).

وخلص استبيان شمل 92 صحفياً وصحفية 65,2% ذكور، و34,8% إناث، إلى أن وسائل الإعلام تعمل على بث خطاب العنف والكراهية وتأجيج الصراع في اليمن بنسبة 96,7%، وأن الخطاب التحريضي أسهم في توسيع الفجوة بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب، بحسب تأكيد 94,6%. وأوضح الاستبيان، الذي أجراه الصحفي بسام غبر ونشره موقع المشاهد أن 60,9% يرون أن التحريض في وسائل الإعلام بنسبة كبيرة، و33,7% منهم يؤكدون أن نسبته متوسطة، فيما 5,4% يقولون إن نسبته قليلة، مؤكداً أن منصات التواصل الاجتماعي تأتي في مقدمة الوسائل التي تقدم معلومات مضللة تحريضية بنسبة 64,1%، تليها المواقع الإلكترونية الإخبارية بنسبة 18,5%، ومن ثم القنوات التلفزيونية بنسبة 16,3%، وتحل أخيراً الإذاعات بنسبة 1,1% (7).



2- وسائل التواصل الاجتماعي

يخوض اليمينيون معارك كلامية في ميادين المنصات الاجتماعية، والفضاءات الإلكترونية بشكل عام، منذ 2011 وحتى الوقت الراهن، ومع الأيام تزداد ضراوة هذه المعارك، إلى حد يتعذر معه السيطرة عليها، وفي كثير من الحالات يتجاوز الأمر حدود التراشقات والتلاسن، ويتعداه إلى خطابات مشحونة بالكراهية والتحريض الذي يفضي إلى جرائم بشعة وممارسات عنيفة على أرض الواقع.

حيث ساهمت الحرب في تفشي خطاب الكراهية، وظهرت نتيجة لذلك مصطلحات ازدرائية و تحقيرية لم تكن مألوفاً، كما أذكت مصطلحات قديمة وأعادتها إلى واجهة المشهد الصراع. وفي هذا الإطار، رصد مشروع الحقوق الرقمية في منظمة سام بعضاً من هذه المصطلحات، التي يُطلقها أطراف الصراع ومناصروهم ضد خصومهم، ويتم استخدامها في سياق ازدرائي تحقيري، كما أن بعضها تستخدم في سياق تمييزي متعالي.

المصطلح	المستهدف
مرتزق/ عميل / خائن / داعشي / تكفيري منافق، بقايا الأقباش / بقايا الأتراك	مصطلحات يُطلقها الحوثيون على معارضيهم ومخالفهم في الرأي والمعتقد
هشيشي / سلالي / رافضي / متورد مجوسي / فُرس	مصطلحات يطلقها البعض ضد المنتمين للسلالة الهاشمية، وتستخدم في سياق ازدرائي
أقبال / حميري / قحطاني	مصطلحات تُستخدم لتمييز اليمنيين على أساس انتمائهم المتأصل للأرض اليمنية
جنوبي / حركشي / انفصالي / عربي عملاء الإمارات / لحوج	مصطلحات يستخدمها بعض سكان المحافظات الشمالية، ضد آخرين من المحافظات الجنوبية
دحباشي / برغلي / شمالي / زيود	مصطلحات يُطلقها سكان المحافظات الجنوبية، على آخرين من المحافظات الشمالية
عرب 48 / مثلث الدوم / القروود / أصحاب القرية / سقالية / صقاليب	مصطلحات تمييزية يطلقها بعض سكان المحافظات الجنوبية على آخرين ضمن الإطار الجغرافي الجنوبي
أصحاب الهضبة / أصحاب	مصطلحات تمييزية على أساس الانتماء الجغرافي، يستخدمها بعض سكان المحافظات

مطلع / أصحاب منزل	الشمالية، ضد آخرين من ذات الإطار
إخونج / إخونجي	تطلق على أتباع "حزب الإصلاح" وأحيانا تستخدم ضد من ليس لهم علاقة بالحزب
عفاشي / عفافيش / دنق	مصطلحات يستخدمها بعض سكان المحافظات الشمالية، ضد آخرين من المحافظات الجنوبية
دجاشي / برغلي / شمالي / زيود	كلمات ازدرائية تُطلق على أنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح
عرب 48 / مثلث الدوم / القروود / أصحاب القرية / سقالبه / صقالب	مصطلحات تمييزية يطلقها بعض سكان المحافظات الجنوبية على آخرين ضمن الإطار الجغرافي الجنوبي
زنبيل / عكفي	تطلق على المؤيدين لـ "جماعة الحوثي" من القبائل

يبدو أن العنف الطائفي، سواء المرتكّب في العراق وسورية واليمن التي مرّقتها الحروب، أو الذي يبّدد الهدوء المعتاد في الكويت أو السعودية، يثير استجابة مدهشة على الإنترنت. وتنتشر أشرطة الفيديو والصور الحية بسرعة على تويتر، وكثيراً ما تكون مصحوبة بلغة لا إنسانية تبثّ الفرقة والانقسام. وتزداد العواطف والانفعالات حدّة، حيث يتم تصوير الصراعات باعتبارها معارك وجودية بين الجماعات الدينية، مما يصعد التهديدات المتصوّرة ويحمّل كل الشركاء في الدين مسؤولية الفظائع التي ترتكبها أقليّات صغيرة. وفق تقرير أعده الباحث ألكساندرا سيغل، لـ مركز كارنيغي للشرق الأوسط/ بتاريخ 20 كانون الأول / ديسمبر 2015 (8).

الباب الرابع : أطراف الصراع وخطاب الكراهية





تعتبر الوثيقة الفكرية لجماعة الحوثي التي أعلن عنها بتاريخ 13 فبراير 2012 واحدة من أخطر الوثائق التي تتعارض مع قيم المساواة وتشكل استفزازاً للمواثيق والمعاهدات الدولية ، حيث يرى المراقبون أنها تكرس العنصرية والطبقية والطائفية والتمييز العرقي والاثني بعد اندثار العرقيات العصبوية والتمييز العنصري في العصر الحديث. حيث تعتبر هذه الوثيقة ردة عصرية، وتأصيلاً فكرياً وثقافياً وسياسياً ودينياً، حاثّة على العنصرية ورافعة من روافع الكراهية في البلاد، وبعثاً للصراعات الطائفية، والقضاء على الهوية الوطنية ومضامين التعايش والتسامح التي كانت اليمن قطعت الشوط الأكبر فيها في العصر الحديث.

فالوثيقة الفكرية تعتبر لدى جماعة الحوثي دستوراً وعقيدة تعلو الدساتير والقوانين اليمنية قيمة والتزاماً، حيث شرّعت هذه الوثيقة عقيدة إلغاء الآخر والتعالي عليه بل ومحوه من الوجود بالاستئصال العسكري القتالي. يقول ثابت الأحمدي " إن أخطر ما حوت هذه الوثيقة، كما في نصها، أنها قرنت ولاية سلالته بالقرآن الكريم وجعلته أحد ركائز الدين الرئيسية، وهذا معناه أن من لم يسلم بموضوع هذه الولاية ولا يعترف بها لا يعد من المسلمين - كما يصرحون بذلك علناً في خطاباتهم ومعتقداتهم منذ إمامهم الأول "يحيى الرسي" في القرن الثالث الهجري وحتى "عبدالمكح الحوثي" - وبالتالي يحلّ دمه وماله وعرضه لهم، وهذا تأصيل ديني لموضوع الكراهية يترتب عليه كل تصرفات هذه الجماعة من حروب وغزوات ونهب أموال وقتل وتفجير ودمار واستئصال المخالفين والمعارضين وغيره مما طبقوه في اليمن عقب إصدار هذه الوثيقة، فقسّموا الشعب إلى نصفين؛ قسم يؤمن بها ويمضي معهم وهم قلة قليلة متسلطة أخذت كل مقدرات الدولة واستحلّتها لنفسها وحرمت بقية الشعب، وقسم لا يؤمن بها وهو الغالبية العظمى من الشعب وهو من يدفع الثمن اليوم قتلاً ونهباً ومجاعة وتشريداً وأمراضاً وفقراً وجهلاً.

إن هذه الوثيقة عبر جزئية الولاية تعتبر أنها مكلفة من الله وحققها في الولاية حق إلهي، وأنها مصطفاة من الله سلالياً وعرقياً ونهجاً، وأنها أفضل العالمين، وأن سلالتها فوق البشر، تفرض التقديس لها من قبل اليمينين فرضاً بقوة الإرهاب، لذلك تحشد كل النصوص، وتسلك كل السبل لتحقيق هذه الغاية على المبدأ المكيفيلي "الغاية تبرر الوسيلة".!

وخطورة هذا الأمر لا يقتصر على اليمينين فقط بل على العالم بما تحييه من هذه النزعات والصراعات الطائفية والعرقية التي تسري بين البشر سريان النار في الهشيم.

أما النقطة الثانية الأخطر في هذه الوثيقة هي مسألة الاصطفاء كما يقولون في الوثيقة: "ونعتقد أن الله سبحانه اصطفى أهل بيت رسوله (عليه الصلاة والسلام) فجعلهم هداة للأمة وورثة الكتاب من بعد رسول الله إلى أن تقوم الساعة وأنه يهيئ في كل عصر من يكون مناراً لعباده وقادراً على القيام بأمر الأمة والنهوض بها في كل مجالاتها (إن عند كل بدعة - تكون من بعدي يكاد بها الإسلام - ولياً من أهل بيتي موكلاً يعلن الحق وينوره ويرد كيد الكائدين فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكلوا على الله) ومنهجيتنا في إثباته وتعيينه هي منهجية أهل البيت عليهم السلام". هذه المسألة تعني تجديد الصراعات والحروب عبر كل الأزمان، تمنحهم حقاً إلهياً وتسليطاً واستعباداً لغيرهم، وكما تعني تعزيز ثقافة الكراهية، وتمنحهم نظرة دونية لغيرهم ترفض المساواة، وترفض الديمقراطية وترفض تداول السلطة سلمياً وترفض الشراكة مع الآخرين بناءً على هذا النص، وتلغي حق الآخرين في كل شيء بما في ذلك المعارضة ولو حتى بالكلمة.

هذا وقد عرّف خبراء الاجتماع العنصرية بأنها "ادعاء جماعة ما تميزها وعلوها عن المجموعات الأخرى بسبب عرقها أو لونها أو معتقداتها وبالتالي حقها في التحكم في الفئات الأدنى منها".

وانطلاقاً من هذا تبدو نظرية الاصطفاء الإلهي عنصرية قائمة على أساس السلالة، وتبدو عنصرية "الاصطفاء" أكثر تطرفاً حتى من بعض العنصريات الحديثة. فالعنصرية الحوثية ليست مستمدة من تميز العرق البشري الأرضي فقط، كما عند بقية العنصريات كالنازية والفاشية مثلاً، بل إنها أعمق وأشد فهي ادعاء إلهي، جعلت نفسها واسطة بينها وبين الله في السماء، خاصة في مسألة العلوم الدينية.

لقد جعلوا لتطبيق هذه المسألة وسيلة هي من أخطر الوسائل عبر التاريخ البشري، وهي مسألة الجهاد، ومصطلح "الجهاد" ليس مصطلح القتال العادي كما يعرفه الناس، بل معناه القتال والإصرار عليه كواجب ديني مقدس يعتقد القائمون عليه أنهم يتعبدون الله عبر قتالهم واستئصالهم لغيرهم، ولذلك يسمون عناصرهم القتالية (المجاهدين)؛ فالجهاد المعروف عند عامة المسلمين هو الدفاع عن النفس من غزو خارجي لدول أخرى غير مسلمة لم يترك للإنسان خياراً آخر غيره، أما هؤلاء فإن الجهاد عندهم هو قتالهم لإخوانهم المسلمين من الطوائف الأخرى، ولذلك أحدثوا الثارات والانقسام المجتمعي، وغرسوا الصراعات التي لا تنتهي فتلتهم كل شيء.

لقد جاء في مسألة الأصول الفقهية عندهم في وثيقتهم الفكرية إلغاء العلم عند الآخرين، وأن سلالتهم هي بوابة العلم الوحيدة التي تؤخذ منها كل العلوم، وهو نفس المنطق الذي كان عند الكنسية الثيوقراطية قبل عملية الإصلاح الديني التي قام بها مارتن لوتر.

النص في وثيقتهم الفكرية يقول: "أما أصول الفقه فما كان منه مخالفاً للقرآن الكريم أو بدلاً عن آل محمد فهو مرفوض ومنتقد من الجميع وما كان منه موافقاً للقرآن ويستعان به على فهم النصوص الشرعية في إطار آل محمد فهو مقبول"!

هذا معناه إلغاء العلوم الحديثة، ومعه إلغاء كل العلوم التي قام بها البشر بعيداً عنهم، وأن علماءهم فوق النقد والمراجعة والقداسة، وقد جاء في وثيقتهم ما نصه: " وما قد يقع من النقد للعلماء لا يقصد به علماء أهل بيت رسول الله وشيعتهم العاملين ولا علومهم"، ولذلك هم يقومون اليوم بتطويق المناهج في اليمن، ويصادرون المؤسسات التعليمية ويستحوذون عليها، وقبل ذلك فجروا كل المدارس والمعاهد التي كانت لغيرهم، وسرحوا مئات آلاف الموظفين من وظائفهم بينهم عشرات آلاف المعلمين والأكاديميين وعمل الحوثيون بديلاً عنهم عملية إحلال ممنهجة من سلالتهم حتى لو كانوا غير مؤهلين؛ كل مؤهلهم أنهم من ذات السلالة والعرقية، ولا يقبلون أي نقد أو مراجعة في تصرفهم ذاك، فتلك عقيدتهم.

في هذه المسألة أيضاً لم يعتبروا أنفسهم ورثة القرآن وحسب بل جعلوا من أنفسهم قرناء للقرآن الذي هو منبع عقيدة المسلمين؛ أي أنهم جعلوا من أنفسهم عقيدة للمسلمين وليسوا بشراً عاديين ولا من عامة المسلمين، فإرضاء بذلك الشمولية الفكرية المقيتة؛ فإذا كانت هذه هي نظرتهم للمسلمين فكيف تكون نظرتهم لغيرهم من الأمم التي لا تدين بعقيدتهم، وهنا تكمن الخطورة المستقبلية لتمدد هذه الجماعة.

وبسبب هذه النظرة هم يؤسسون لعلم ثيوقراطي وكهنوتي ينطلق من سلالتهم لا من عمق الشريعة الإسلامية، وهو ردة كلية عن الشراكة والتحضر والعصرية التي أسستها دولة الوحدة اليمنية عبر التعددية وحرية التعليم. فمنذ أول يوم لانقلابهم لم يعتبروا نطاق عمله الجغرافي هي اليمن بل مددوا صراعاتهم نحو الجيران ليكونوا مشروعاً تكاملياً مع المشروع الإرهابي الإيراني في المنطقة، ويتطلعون إلى إلغاء الأماكن المقدسة للمسلمين في مكة والمدينة ونقلها إلى النجف في العراق وقم في إيران، ولهذا قبل سنين معدودة حاولوا استهداف مكة بالصواريخ الباليستية.

هذه هي النصوص الأساسية في وثيقتهم التي تكرر الطباقية، وتؤصل للكراهية التي لا تقبل زعزعة ولا مراجعة ولا نقاشاً..

لقد قسموا المجتمع إلى قسمين؛ قسم له حق التصرف بكل شيء، مالك لكل شيء، وقسم آخر يعتبر ملكاً عاماً لهم دون غيرهم بما في ذلك دمه وماله وعرضه وكل شيء عنده ولذلك يصعد خطابه واتهاماته ومصطلحات الكراهية تجاهه؛ فقد صادروا تجارة غيرهم واحتكروها لأنفسهم، وصادروا مؤسسات الدولة لأنفسهم ومؤسسات غيرهم بما في ذلك المؤسسات التعليمية، وصادروا يأخذون من المواطنين الإتاوات المختلفة دون الالتزام لهم بحق لا من رواتب ولا معاملات صحية، وقد رأى العالم أجمع كيف يمنعون اللقاءات سواء اللقاءات العادية للأطفال أو لقاءات كورونا السابقة التي منعها الحوثيون.



أصدرت جماعة الحوثي القرار رقم (14) في 11 يونيو 2020 والذي اعتبره اليمنيون بمثابة إجراء خطير يعمق الكراهية والعنصرية والتمييز داخل المجتمع اليمني ويقسم المجتمع اليمني إلى قسمين آل البيت وعامة الشعب. وتضمنت اللائحة التنفيذية المعدلة بتاريخ 29 أبريل 2020م من قبل رئيس المجلس السياسي الأعلى للانقلابيين "مهدي المشاط" والتي تضمن (125) مادة، تم التعديل فيها على المواد 46 و47 و48 في الفصل الثامن من اللائحة التنفيذية تحت اسم ما يجب في الركاك والمعادن والذي منح السلالة الحق في أخذ 20 % من المستخرجات والمعادن وجميع ما في باطن الأرض من ذهب وفضة... الخ في إطار سعي الميليشيا لنهب اليمنيين.

الكاتب اليمني "زيد اللحجي" أكد أن "الحوثيين يريدون من وراء هذا القانون تكريس سلطة الحق الإلهي، والتأكيد لليمنيين بأنهم إنما حكموهم بموجب عقد عهد الله به إليهم من السماء، والدليل على ذلك أنه فضلهم على بقية الناس بالخمس".

وفي حين أنتج الصراع تشظيًّا اجتماعيًّا، وأشعل الانقسامات الطائفية في البلاد عبر السنوات الماضية، فإن إعادة صياغة الحوثيين لقانون الزكاة سيفاقم هذا التشظي من خلال مأسسة الانقسامات الاجتماعية. ومن شأن نظام الخمس الذي فرضه الحوثيون مؤخرًا أن يضيف صبغة طائفية على الاقتصاد السياسي القائم، ويكرّس الامتيازات الاقتصادية لكوادر الهاشميين والحوثيين على حساب عموم المجتمع، كما أن تركيز الثروة بهذا الشكل في يد قلة قليلة من اليمنيين سيفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة أصلًا، ويؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة.



اعتمد الحوثيون على خطاب الكراهية في نشر أفكارهم التحريضية ضد الأحزاب السياسية المعارضة لهم من خلال الندوات الدينية التي كانت تقام في المساجد بالإضافة إلى الخطابات العنصرية التي كانت تقال خلال الاجتماعات التي كان ينظمها الحوثي للعائلات والأفراد في المناطق التي يسيطرون عليها، بل وصل الأمر إلى عقد اجتماعات في مجالس نساء القرى والمدن وبث خطابات الكراهية والانقسام، الأمر الذي ساعد الحوثي في ملاحقة خصومه السياسيين أو حتى الأفراد الذين لا ينتمون لأي حزب، حيث كانت قوات الحوثي تتهم أي شخص يعارضها بأنه تابع " للإصلاح أو لداعش " مستغلين -أي الحوثيين- فظاعة الجرائم التي كانت ترتكبها قوات "داعش" كغطاء لهم وذريعة في ممارساتهم الإقصائية ضد الأفراد المعارضين لهم.

تميزت انتهاكات الحوثيين -في بداية تحركها- بنمط ثابت خلال قيام أفرادها بالسيطرة على المدن اليمينية، لكنها اتخذت منحى تصاعدياً بمرور الوقت واتساع رقعة السيطرة على المناطق، حيث رافق ذلك التوسع إقصاء أي طرف سياسي أو حزبي لا تتوافق سياسته مع سياسة "الحوثي" بل تطور الأمر إلى ملاحقة واعتقال المعارضين لسياسة الحوثيين وممارسة شتى أنواع الانتهاكات بحقهم.

لم تقتصر انتهاكات الحوثي على الإخوان المسلمين -التجمع اليمني للإصلاح- وحسب، وإنما توسعت لتشمل كل رموز ثورة فبراير والخصوم السياسيين والمذهبيين وكل جوانب الحياة الخارجة عن دائرة تأييد الحوثيين، معتمدةً على خطاب الكراهية التعبوي الذي استخدمته خلال عمليات سيطرتها على المدن، مستغلة حالة الانقسام المجتمعي والتي كان السبب في تقويتها خطاب الكراهية بين اليمنيين وتضليل الرأي العام عبر وسائل الإعلام المختلفة التي تخضع لسلطة الحوثي، الأمر الذي شكل غطاءً لأفراد الحوثي لارتكاب العديد من الانتهاكات بحق المعارضين، الذين مُورس بحقهم مختلف الانتهاكات ابتداءً بالملاحقة وليس إنتهاءً بوضعهم في معتقلات تفتقر لأبسط الحقوق الآدمية التي كفها القانون الدولي، إضافة لتعذيبهم وتوجيه الإهانات إليهم بل ووصل الأمر إلى موت العشرات نتيجة لتلك الممارسات الوحشية منهم في تلك المعتقلات دون أي تهمة قانونية أو محاكمة عادلة.



تبنى الحوثيون - قبل ثورة فبراير 2011 - خطاباً شعبوياً متوغلاً في المحيط المجتمعي من الباب الخدمي بتبني هموم المواطن البسيط، وتعددت صور النوافذ الخدمية من المساعدات المادية إلى المستشفيات.. إلخ، ما ثبتت حاضنته الشعبية في صعدة وجوارها.

ومع انتقال شرارة الربيع العربي إلى اليمن في 11 فبراير/شباط عام 2011، انضم الحوثيون للميادين واحتفت بهم القوى المعتصمة، التي تضم شباباً مستقلين، ومكونات من أحزاب اللقاء المشترك، بالإضافة إلى زعماء قبليين. في 24 مارس/آذار 2011، أحكم الحوثيون سيطرتهم على محافظة صعدة وعزلوا محافظها واستبدلوه بآخر. ومن جهة أخرى استمرت قوات الحوثيين بالسيطرة على المدن اليمنية بشكل تصاعدي حيث بدأوا بالسيطرة على محافظتي «الجوف» و«حجة» ثم أصبحت «دماج» و«دار الحديث» السلفية فجأة في محيط حوثي بصعدة. وبحسب تقارير موثوقة ساهم خطاب التحشيد إلى ممارسات خطيرة ضد سلفيي منطقة دماج المختلفين فكرياً وعقائدياً مع جماعة الحوثي، ما أسفر عنها سقوط 531 قتيلًا، (منهم 59 طفلًا، و(48) من الإناث) في صعدة على يد مسلحي جماعة الحوثي المعروفين حديثاً بـ "أنصار الله". كما أشار التقرير إلى أن حالات الإصابة بحق المدنيين بلغت (489)، وكذا (22) حالة تعذيب من إجمالي الجرائم التي تم رصدها من قبل المنظمة خلال السنوات الماضية في محافظة صعدة.

ولفت التقرير، إلى تعرض مدنيي صعدة للتهجير القسري من منازلهم إلى مديريات ومحافظات أخرى من قبل جماعة الحوثي، وهذا ما يعتبره التقرير الرقم الأصعب والأكثر من بين الانتهاكات، حيث بلغت (5300) حالة تهجير من إجمالي عدد حالات الانتهاكات الواردة في الجدول العام والبالغة (8794) انتهاكا في صعدة.

سلفيو دماج في محافظة صعدة نموذج " التهجير القسري "

شكل تاريخ 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011، نقطة تحول في الأحداث التي كانت تجري في اليمن حيث أبرز الحوثيون البعد الطائفي للمرة الأولى بحصارهم لدماج المعروفة بوجود السلفيين فيها، حيث قامت قوات الحوثي بمنع دخول

الطلاب والدواء والغذاء، كما ومنعوا خروج السكان لأداء مناسك الحج. ومع استمرار الحصار الذي فرضته مليشيات الحوثي اضطرت الدولة للقبول باتفاق يقضي بتهجير الطلاب السلفيين، الذين ناهز عددهم 12 ألفاً، من «صعدة» إلى «الحديدة» في مقابل انتشار الجيش بدماج. لكن الحوثيين اقتحموا دماج وأفروها مما تبقى منها، وبهذا أحكموا سيطرتهم الكاملة على صعدة التي اعتبروها عاصمة لدولة نفوذهم حسب تعبيرهم.

وفي سياق متصل بالتهجير القسري، كشف التقرير عن إقدام جماعة الحوثي على الاستيلاء على (170) منزلاً مملوكاً للمدنيين، في حين بلغ عدد حالات المنازل المدمرة (327) منزلاً دُمر بالكامل، ورصد التقرير مصير (203) مزرعة دُمرت أو أُحتلت من قبل جماعة الحوثي خلال السنوات الثماني الماضية، بالإضافة إلى تلك الانتهاكات، ذكر التقرير أن عدد حالات الاختطاف بلغت (596) حالة، من بين المختطفين (15) طفلاً، فيما لا يزال مصير (47) شخصاً مجهولاً حتى الآن.

وبحكم سيطرة الحوثي على محافظة صعدة، أشار هذا التقرير الميداني إلى امتلاك جماعة الحوثي لـ (36) سجنًا ومعتقلًا في معظم مديريات صعدة يودع فيه المواطنون "غير المقتنعين بأعمال وتصرفات الحوثي، ومن يخالفونه في الرأي"، طبقاً

لتعبير التقرير. وبعد ست حروب دامية بسطت جماعة الحوثي سلطتها بقوة السلاح على المحافظة وما حولها في السنوات الأخيرة على حساب الحكومة والسلطة المحلية التي غاب حضورها الفعلي والرمزي في واقع المحافظة، أقدمت جماعة الحوثي على الاستيلاء وتدمير ونهب (105) مرافق حكومية، وفي انتهاكات تتنافى مع حرية العبادة والمعتقد _ التي كفلتها الشرائع السماوية والمواثيق والدساتير الإنسانية، لم تكن بيوت الله ودور العبادة، بمنأى عن عدوان الحوثي، فقد أظهر تقرير الرصد أن 43 مسجداً ودوراً للعبادة دُمرت أو تم الاستيلاء عليها وحولت بعضها إلى أماكن للمقيل والسمر، وأخرى إلى سجون خاصة تتبع جماعة الحوثي"، حسب تأكيد التقرير.

ج- التضييق على الحريات الدينية وممارسة الشعائر



رصدت تقارير حقوقية محلية ودولية تنامي العديد من الممارسات التي تؤشر على ضيق مساحة الاختلاف في اليمن مذهبياً وسياسياً، وانتشار خطاب الكراهية وتمجيد القتال واحتقار الطرف الآخر، حيث تقوم القوات الحوثية بالمحافظات التي تسيطر عليها وعبر مكتب الأوقاف بإرسال خطبة جمعة موحدة إلى أبرز المساجد في المديريات وهي خطبة مُسيّسة، تدعو المصلين إلى إرسال أنبائهم إلى الجبهات، ومن لم يمثل من الخطباء للدعاء على

السعودية بحسب الطلب؛ يجد نفسه عرضة للمضايقة والتحقيق، لدرجة أن كثيرا من الخطباء غير المواليين للجماعة تركوا الخطبة رفضًا للإملاءات الحوثية ودرعًا للمشاكل.

كما ينتهج الحوثيون الترويح للدعوات التي تمجد الماضي بكل سلبياته والتي كانت تفرق اليمنيين على أساس طائفي، في مؤشر خطير ينبئ بتمزيق الجسور التي بناها اليمنيون اجتماعيا خلال العقود السابقة، ويفتح الباب مستقبلا لخلافات ذات صبغة مذهبية وجهوية ودينية، ويهدد كل مساعي الحل السياسي وأي فكرة جادة بعدالة انتقالية.

بالإضافة إلى ذلك، مارست جماعة الحوثي سياسة الإقصاء ضد خطباء وأئمة المساجد الذين لا يوالون فكرها، حيث أجبرت العديد من الخطباء على ترك مساجدهم، من خلال المطاردة الأمنية أو الاعتقالات التعسفية والاعتقالات، حيث رصدت منظمة سام ما يقارب (204) حالة توزعت على المحافظات الخاضعة لسيطرتها.

د- خطاب الكراهية والممارسات العدائية ضد الأقليات



أولا اليهود:

عانت الطائفة اليهودية كغيرها من فئات المجتمع اليمني أنواع شتى من الظلم والاضطهاد والتهجير القسري من منازلهم ونهب ممتلكاتهم من قبل الجماعة الحوثية والتي لم تكف بكل تلك الانتهاكات لحقوق الطائفة اليهودية، بل عمدت إلى نفيهم خارج اليمن.

يرى "فؤاد العلوي، وهو صحفي متخصص في الشؤون اليهودية في اليمن، إن اليهود عانوا من تهमيش كبير على جميع المستويات. وقد تفاقم هذا التهميش بسبب تحريض المتمردين الحوثيين ضدهم. ولأكثر من نصف قرن، لم يحظ اليهود اليمنيون بأي اهتمام رسمي، حيث ظلوا معزولين عن الحكومات المتعاقبة التي حكمت البلاد... وأشار علوي إلى أنهم يعانون من التهميش في التعليم، على عكس اليمنيين الآخرين، حرّموا من حقهم في وظيفة حكومية. بالإضافة إلى ذلك، ازدادت معاناتهم مؤخرا لوجود مجموعة تسمح بقتلهم ولا تعترف بحقهم في الوجود في بلدهم. ونتيجة لذلك، وجد يهود اليمن أن رحيلهم من البلاد سيكون الحل الوحيد لهم للعيش والحصول على التعليم وحقوق المواطنة التي فقدوها في وطنهم".

هناك تقارير وشهادات تشير إلى وقوع انتهاكات ضد المجتمع اليهودي في اليمن من قبل جماعة الحوثي.. أثرت علي حياة هذه الطائفة، وتشير هذه التقارير إلى أن جماعة الحوثي قد قامت بعمليات اعتداء وتهديد ضد اليهود، بما في ذلك تدمير الممتلكات اليهودية وترويع اليهود المتبقين في اليمن. وقد تم توثيق أحداث مثل تفجير مقبرة يهودية في مدينة صعدة في عام 2014، واعتداء على معبد يهودي تاريخي في العاصمة صنعاء في عام 2015. تعتبر هذه الانتهاكات ضد اليهود جرائم حرب، تكشف حجم الكراهية الذي خلفتها الحرب الحالية .

وكمثال على ما يتعرض له أفراد الطائفة اليهودية من اضطهاد وظلم، اعتقل الحوثيون أحد أبناء الطائفة وهو المواطن "ليبي سالم موسى مرحبي" (33 عاماً) وذلك بتاريخ 10/3/2015 خلال تواجده بسوق المدينة السياحية بسعوان العاصمة، أثناء بيعه للقات.

في إفادته ل منظمة سام، يشير "حبوب سالم"، الأخ الأكبر للمعتقل "ليبي"، إلى أنه تم إخفاء أخيه قسراً لمدة عام كامل دون أن يعرفوا عنه شيئاً، بعدها تم إبلاغه وأسرته بأن أخاه "ليبي" موجود في الأمن القومي، وسمحوا لهم بزيارته، والجلوس معه لثلاث دقائق فقط، ويضيف حبوب: "لقد تم تعذيب أخي بشكل عنيف جداً، كما أنه أصيب بشلل نصفي وتضررت إحدى عينيه، ولم يقوموا بعلاجه كباقي المساجين، وتلقى ظلماً كبيراً لا أظن أن سجيناً آخر تلقى مثله، ورغم أنه كان يتواجد معه في ضمن قضيته أربعة أشخاص ورغم أن المحكمة قد حكمت ببراءته هو ومن تم اعتقالهم في نفس قضيته وتم الإفراج عنهم، إلا أن ليبي لم يُفرج عنه لأنه ينتمي للديانة اليهودية، حسب قوله". ويضيف "حبوب سالم" أن جماعة الحوثيين أجبرتهم وأبلغتهم بمغادرة الوطن مقابل الإفراج عن أخيه "ليبي" المعتقل، وإن لم يغادروا بأقرب وقت فإنهم سيعتقلونه هو شخصياً، ولم يكن لديهم أي خيار آخر من أجل الإفراج عن أخيه، سوى مغادرة اليمن، بتاريخ 16/3/2020، بعد أن صادرت الجماعة الحوثية كل أموالهم و ممتلكاتهم ومقتنياتهم الشخصية، وهو ما ضاعف من معاناة أبناء الطائفة اليهودية في الخارج، على أمل أن تقوم الجماعة الحوثية بالإفراج عن ولداهم ولمّ شمل الأسرة التي تعيش أوضاعاً اقتصادية ونفسية صعبة.



لا يوجد طائفة مسيحية بالمعنى القانوني والاجتماعي للطائفة، وإنما يوجد أفراد مسيحيون في اليمن تعرضوا لمضايقات وتهديدات تمس حياتهم، وتجعلهم في خطر دائم.

من ضمن أكثر خمسين دولة يحدث فيها الاضطهاد، صعدت اليمن من الترتيب الخامس إلى الترتيب الثالث في قائمة المراقبة العالمية التي تصدر عن منظمة أوبن دورز لعام 2023، بسبب الزيادة الطفيفة في عدد حوادث العنف المبلغ عنها ضد المسيحيين، مثل المعارضة والقيود التي واجهتها الزمالات غير الرسمية. الضغط على المتحولين هو عند مستويات قصوى في جميع مجالات الحياة. حيث يتعرض المسيحيون في اليمن للإيذاء الجسدي والنفسي، والتحرش الجنسي والاغتصاب، فضلاً عن الزواج القسري .

يقول أحد أتباع المسيحية في اليمن، لمنظمة سام، إن حملة مطاردتهم بدأت منذ 2011، "بعد حدوث اختلالات أمنية، حيث تعرضوا للاستهداف من قبل جهات متطرفة، وتمت مهاجمة مساكنهم، ويضيف: دمروا مكتبتي ونهبوا منزلي، وقاموا بقتل أحد أخوتنا (أ، أ) حيث اعتدي عليه في بيته وقتل بين أخوته وبناته، حينها شعرنا بالخطر وتفرقنا وغادرنا إلى صنعاء، وبقينا فيها حتى تطورت الأحداث بين على عبدالله صالح وجماعة الحوثي، بعدها انقلبت الأجهزة الأمنية ضدنا، وتمت مطاردتنا واعتقالنا"، ويتابع: "اعتُقلت في 12 أبريل 2018، بمعية ابن أخي وشخص آخر، إضافة إلى إحدى العاملات، (هـ، ع)، وظللت في السجن لمدة ثلاث سنوات، بينما ظلت الأخت (هـ) في السجن، لمدة سنة وشهرين، وخلالها نكلوا بنا وعذبونا". ويستكمل: "لم أخرج من السجن إلا بعد ابتزازهم لي ولأسرتي مالياً، ووساطات عدة، وكان الشرط أن نحال إلى النيابة، وبعد العرض على وكيل النيابة أطلق سراحنا، إلا أنهم أعادوا اعتقالنا بعد خروجي من النيابة واقتادوني إلى البحث الجنائي، ولم يُفرج عني إلا بعد وساطات، وتقديم ضمانات، وجلست فترة تحت الرقابة حتى وجدت فرصة للهروب إلى عدن، ومنها إلى القاهرة مع بعض أسرتي".

وأشارت منظمة أوبن دورز Open Doors (ديسمبر 2021) إلى أن الضغط على المسيحيين في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك التعليم والتوظيف والحياة الأسرية والقدرة على مراقبة الممارسات الدينية كان "على مستوى متطرف". وأفادت

المنظمة بأن المسيحيين واجهوا أيضًا تمييزًا مجتمعيًا في توزيع المساعدة الطارئة والرعاية الصحية، في حين واجه أولئك الذين تحولوا إلى المسيحية تهديدات بالقتل وخطر الإبعاد من قبائلهم، كما تعرضت النساء المسيحيات للتحرش الجنسي والاغتصاب و/ أو الزواج القسري من أزواج مسلمين.

وذكرت صحيفة كريستيان بوست في مارس 2021 أن رئيس منظمة الأبواب المفتوحة صرح بأن الحوثيين احتجزوا مسيحيين وعذبوا قساوسة. وبحسب الصحيفة، قال السجناء المفرج عنهم من مراكز احتجاز الحوثيين إن الحوثيين استهدفوا أفرادًا يشتبه في كونهم مسيحيين. وذكرت أن الحوثيين نفوا مشير الخالدي بعد احتجازه لمدة أربع سنوات. وبحسب ما ورد احتجزت أجهزة استخبارات الحوثيين الخالدي، الذي تحول إلى المسيحية، ومسيحيين آخرين في الحبس الانفرادي وأجبرتهم على التخلي عن معتقداتهم الدينية.



البهائيون

البهائية ديانة مستقلة عن الأديان الأخرى، لها كتبها وشرائعها الخاصة، ونظمها الإدارية، وأماكنها المقدسة، وينتشر أتباعها في عدة دول بنسب متفاوتة، ومنها اليمن. تأسست البهائية على يد بهاء الله في العام 1863 الذي أعلن أنه رسول من الله بشرت بمجيئه الأديان السماوية السابقة، وبأنه يحمل رسالة سماوية جديدة تنير العالم، ويسود في رحابها نظام عالمي جديد قائم على السلام، تنصهر فيه أمم العالم وشعوبه في اتحاد يضمن لجميع أفراد الجنس البشري العدل والرفاهية والاستقرار، وفقا لآتباع الديانة.

صرح أحد أعضاء الديانة البهائية لسام بأنه "منذ سيطرة الحوثيين على السلطة تعرض البهائيون لعمليات اضطهاد جماعي ممنهج يرقى إلى إبادة جماعية، تضمنت اعتقالات جماعية شملت الرجال والنساء والأطفال، ومحاكمات جماعية تعسفية، وإصدار أحكام الإعدام على خلفية إيمانهم بالدين البهائي، ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم الخاصة والوقفية، وإغلاق مؤسساتهم الإدارية والتنموية، فضلًا عن التعذيب في المعتقلات وتحريض المجتمع على كراهيتهم ومحاربتهم، وإجبارهم على العيش في ظروف مادية صعبة للغاية، وحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية، ونفيهم وإجبارهم على الهجرة القسرية"، بحسب كلامه.

وأضاف "إن وضع البهائيين في مناطق الحوثيين ما زال سيئًا للغاية، لافتًا إلى استمرار محاكمة البهائيين المنفيين

قسراً غيابياً رغم قرار العفو المزعوم، والتحرّض على معاداتهم عبر وسائل الإعلام ومناهج التعليم الجامعي، والدورات الثقافية التي يقيمها الحوثيون بكثافة، بالإضافة إلى مواصلة التضييق عليهم في مصادر عيشهم باتخاذ إجراءات تعسفية وغير قانونية بحق العشرات منهم، ما أدى إلى حرمانهم من فرص العمل بما في ذلك حجز حساباتهم البنكية وتعميم أسمائهم بوضعهم في قائمة سوداء وزعت على شركات الصرافة لحظرهم من استلام أو تحويل أي مبالغ مالية".

يقول "عبد الله العلفي"، الناطق الرسمي باسم البهائيين في اليمن، في تصريح أدلى به لـ DW بتاريخ 21 يناير 2018: "إن الحوثيين هم أكثر من ينتهك حقوق البهائيين في البلد حالياً"، لكنه أضاف أن القوى الإسلامية السياسية الأخرى داخل البلد تحارب البهائيين من خلال شنّ حروب إعلامية ضدهم.

هـ- القيود على الحريات الإعلامية

مع اجتياح الحوثيين لصنعاء في 21 سبتمبر 2014، وإحكام قبضتهم على مفاصل القرار، شهدت المؤسسة الإعلامية والصحفية عملية تجريف وإحلال واسع النطاق، وأصبحت أداة طيعة بيد الحوثي، الذي كان ضحية في السابق لتعسفات ومضايقات وسياسات مشابهة، وما إن سيطر "الحوثيون" على الاتصالات، حتى شرعوا في حجب المواقع الإخبارية المناهضة لهم، وعلى إثر ذلك، "توقفت قرابة 80 صحيفة ومجلة وإذاعة منذ بدء الحرب، ناهيك عن حجب أكثر من 200 موقع إخباري محلي وخارجي عن المتابعين في اليمن".

في الـ 26 من مارس 2015، أعلنت وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرة الحوثيين بأنها ستتخذ إجراءات قانونية رادعة وصارمة، قد تصل إلى حد الإغلاق لأي وسيلة إعلامية تعمل على إثارة الفتن والقلق، وأضافت أن تلك الإجراءات تأتي نظراً لحساسية المرحلة التي تمر بها البلاد ودعراً للفتنة ولما تقوم به تلك الوسائل الإعلامية من إثارة للنعرات الطائفية والمناطقية والتحرّض الذي يهدف إلى تمزيق النسيج الاجتماعي ووحدته الوطنية من خلال نشر الأخبار الكاذبة وقلب الحقائق وبث الشائعات.

يفرض الحوثيون رقابة شديدة على جميع المؤسسات الإعلامية في العاصمة صنعاء، حيث سبق وقام الحوثيون بإغلاق العديد من المكاتب والمؤسسات الإعلامية التي لا تتفق سياستها مع سياسة الحوثيين.

وشهدت عدة محافظات يمنية، تعرض عدد من النشطاء المدنيين والصحفيين لحملة ترهيب ومطاردة منظمة من قبل جماعات متطرفة، وصلت لدرجة القتل في بعض الأحيان.

من جانبها رصدت عدة تقارير حقوقية اختطاف قوات الحوثي لعشرات الصحفيين خلال السنوات الثلاث الأخيرة حيث تجاوز عدد الصحفيين المختطفين 70 صحفياً تم الإفراج عنهم في وقت لاحق، ولعل الحدث الأبرز الذي يؤكد هذا السلوك قيام قوات الحوثي في أكتوبر من العام 2018 باختطاف 20 صحفياً- كان من بينهم نقيب الصحفيين اليمنيين السابق عبد الباري طاهر- خلال تنظيمهم لندوة حول "مواجهة خطاب الكراهية والتحرّض على العنف في وسائل الإعلام اليمنية بصنعاء، نظمتها مؤسسة "منصة للإعلام والدراسات التنموية" بالتعاون مع منظمة اليونسكو. وأكدت التقارير الحقوقية أنه تم الإفراج عن 18 شخصاً من المعتقلين بعد التحقيق معهم، في حين أبقى الجماعة اثنين من الصحفيين قيد الاعتقال.

مشيرة إلى أن سبب اعتقال الصحفيين هو "إقامة الفعالية دون الحصول على تصريح مسبق من الجماعة". وفي سابقة، أصدرت محكمة تابعة للمتمردين الحوثيين في صنعاء بتاريخ 11 أبريل 2020، حكماً بإعدام أربعة صحفيين (عبد الخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حميد، وتوفيق المنصوري) بتهمة الخيانة والتجسس لصالح دول أجنبية، بعد احتجازهم منذ سنوات لدى الجماعة، برفقة 6 آخرين، ولا يزالون محتجزين حتى الآن. إن هذه الانتهاكات والممارسات التي تثير الكراهية وتعمق الانقسام، ليست سوى غيض من فيض.

و - التضييق على الحريات العامة

لا تتوقف قوائم "الممنوعات" في صنعاء التي تستهدف تشديد الخناق على حياة الناس وتحديد نمط الحياة الذي يجب عليهم ممارسته، كحالة من فرض الوصاية على المجتمع، والمرأة على وجه التحديد، والتي تعدّ في طبيعة المستهدفين في القوائم التي وصلت إلى وضع معايير لشكل ولون ومقاس الملابس التي ترتديها. ويأتي ذلك في سياق النهج الذي تستمرّ

سلطة صنعاء المتمثلة بجماعة أنصار الله (الحوثيين) باتباعه في التضييق على المجتمع، والتي تقوّض، وبشكل جسيم، حقوق وحرّيات النساء والفتيات في مناطق سيطرتها... حيث قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بتعريض النساء للخطر، بمنعهن من الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في بعض مناطق سيطرتها، وقيدت إلى حدّ كبير سفر النساء بدون محرّم، وأصدرت أكثر من تعميم يفرض رؤيةً نمطية لكيفية اللباس "الموافق للشريعة الإسلامية" للنساء، حسب وصفهم. فضلًا عن المنع من العمل، والفصل بين الجنسين في الأماكن العامة، وتعزيز المواقف التمييزية المعادية للمرأة؛ قامت أكثر من مرة بمنع الاختلاط في أبحاث وحفلات تخرج عدد من الجامعات، ومنعت وطردت النساء من العمل، علاوة على أنّ عددًا من خطابات أنصار الله (الحوثيين) عبر منصات مختلفة، أشعلت نيران كراهية النساء في المناطق التي تحت نفوذها .

في ظل الحرب المستمرة التي تشهدها اليمن جراء انقلاب الحوثي تستمر الميليشيات الإرهابية المدعومة إيرانيًا في ترسيخ خطاب الكراهية ونشر خطاب التحريض والطائفية؛ في تحول خطير يشكل تهديدًا حقيقيًا للتماسك الاجتماعي ووحدة المجتمع في اليمن. من خلال استغلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وعبر أكثر من وسيلة، تعمل الميليشيات جاهدة على تكريس الكراهية في أوساط المجتمع، والتحريض ضد الأطراف السياسية والأقليات الدينية والمعارضين، وبالتالي توسيع دائرة الانقسامات والتوترات المذهبية في البلاد .

أوقدت جماعة الحوثيين المزيد من الحرائق الإعلامية، عقب إنشاء العشرات من الوسائل الجديدة، حيث قامت بتسويق وفرض أفكارها الدخيلة وغزو مناطق الريف قبل المدن بخطاب كراهية يرتكز على فكرة التمييز العرقي للجماعة، في مقابل تشوية باقي الخصوم من المكونات، ووصفهم بأنهم "دواعش ومرترقة وإرهابيون ومنافقون" ومدنهم بأنها "تخضع للاحتلال الإسرائيلي والأميركي" .

يكشف الخطاب الإعلامي لجماعة الحوثيين الموجه نحو الداخل مدى الخطورة التي تشكلها الجماعة على حاضر ومستقبل اليمن، جراء الضخ الإعلامي المروج لثقافة الكراهية وزراعة الأحقاد والثارات والتحريض العنصري الطائفي، خاصة أن ذلك يتم في بيئة تتسم غالبًا بالجهل، لا سيما في المناطق التي تمثل حاضنة اجتماعية ومذهبية للحوثيين، ويلقى الخطاب الإعلامي للحوثيين فيها قبولا كونه مغلفا بالدين وبما يسمونه "الثقافة القرآنية" وادعاء النسب النبوي. وتزداد خطورة هذا الخطاب كون الحوثيين انفردوا بالساحة الإعلامية في المحافظات التي يسيطرون عليها منذ انقلابهم على السلطة الشرعية بالتحالف مع الرئيس الراحل علي صالح في سبتمبر 2014، في ظل غياب شبه تام للإعلام المناوئ لهم بمختلف توجهاته، بعد أن أوقفت الجماعة صدور الصحف وطاردت الصحفيين واعتقلت عددا منهم وحجبت مواقع الإنترنت المناوئة لها .

وتتعدد مظاهر التحريض ونشر ثقافة الكراهية في الخطاب الإعلامي للحوثيين، وفيما يلي أبرز هذه المظاهر:

- اتهام مناوئتهم بتهم تثير الكراهية والحقد والتحريض ضدهم، مثل: خونة، مرتزقة، دواعش، إرهابيون، عملاء العدوان، مرتزقة العدوان، مرتزقة آل سلول، مرتزقة بلاد قرن الشيطان، إلخ.
- الادعاء بأن من يقاتلون ضدهم في الجبهات بأنهم كفار ويقاتلون من أجل خدمة أمريكا وإسرائيل وأن الجهاد ضدهم واجب، وهذا الأسلوب في التحريض يستخدمونه كإحدى وسائل التعبئة في أوساط مقاتليهم أثناء إرسالهم إلى الجبهات.
- استغلال صفة النخوة للتعبئة والحشد من جانب، واللمز في مناوئتهم من جانب آخر، من خلال ترديد مقولة "من رضي لأرضه رضي لعرضه".
- استحضار أحداث تاريخية وإلصاقها بالحاضر بغرض نشر الكراهية والتحريض ضد خصومهم، مثل الصراع بين الأمويين والعباسيين، وأيضا حادثة مقتل الحسين بن علي، التي يستخدمها بعض الخطباء الحوثيين في خطب الجمعة للتحريض ضد خصومهم، من خلال الادعاء بأن قاتل الحسين أصله من تعز أحيانا، وأحيانا بأن أصله من مأرب .

لعدة سنوات، كان الحوثيون يتلاعبون بالمؤسسات التعليمية بغرض تلقين الأطفال الصغار، ففي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون تعرض الآلاف من المراهقين للتلقين العقائدي أو ``غسيل الأدمغة`` لجعلهم مناضلين خاضعين ومطيعين، وعلى استعداد للتضحية بأرواحهم من أجل أهداف الحوثيين، حيث تم تجنيد الأطفال من قبل المتمردين، بشكل رئيسي من خلال الإكراه أو الخوف أو الاضطهاد البدني أو الإساءة. ومع ذلك، وبفضل التلقين الفعال، فقد الآلاف منهم حياتهم على أمل أن يصبح الواحد منهم بطلاً أو شهيداً .

وعلى خلاف توجهه أمم الأرض، تسعى جماعة الحوثي إلى إعادة عقارب الساعة إلى أيام العبودية، فتدّعي من ناحية أفضلية النسب الهاشمي، ومن ناحية أخرى تقوم بغرز المجتمع إلى فئات وطبقات ليسهل عليها التعامل مع الجميع، وكما أشرنا سابقاً، فالحوثي لم يكتف بإشارة منهج 2014، إلى نسب النبي وشرفه في التربية الإسلامية، بالنص التالي: رسول الله أشرف العرب نسباً، بل أضافوا العبارة التالية: فكانت شجرته خير شجرة، وأسرته خير أسرة، وهذه الإضافة مقصود بها إقناع المجتمع بأفضلية الحوثي على سائر أبناء الشعب اليمني مما يؤدي في النهاية إلى التسليم المطلق لسلطته على اعتبار أنه ابن النبي وأنه المتحدث باسم الإله، وصاحب الحق الإلهي.

كما أن جماعة الحوثي عمدت إلى إلغاء العبارات التي تدل على المساواة، ومن ذلك ما حدث في كتاب الأدب والنصوص، الصف الأول الثانوي، الجزء الثاني، ص 91، حيث تم حذف فقرة: ولا فرق بين الكبير والصغير، ولا العزيز والذليل في توجيه واضح للتأكيد على أن الناس ليسوا سواسية، وعلى أن هناك فروقا بين الناس، وفي الصف التاسع أساسي، الجزء الثاني، ص 126، حذفت فقرة: تحذير أمته من الوقوع في الوثنية، فقال: لا تتخذوا قبوري وثناً يُعبد، والحذف مبني على خلفية الحوثي في تقديس الرموز الشيعية وتمييزهم عن باقي الناس بالأضرحة والقباب، مما يعني عدم المساواة بين الأموات كما هو الحال في عدم المساواة بين الأحياء، فالमित من السلالة الإمامية وأصحاب الولاية يجب أن يكون له قبر مختلف، فالقضية ليست انحرافاً عقائدياً فحسب، بل إن المحافظة على الأضرحة والقباب على ما يسمونهم الأولياء أو أعلام الهدى له مغزى سياسي واجتماعي.

أشرنا إلى أن الحوثي اعتمد الصيغة التالية عند الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، والقضية ليست سوى تعزيز لمكانة الآل التي يمثلها الحوثي بطبيعة الحال، فالقرآن الكريم عند أمر المسلمين بالصلاة على النبي، قال: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (الأحزاب: 56) .

دأب الحوثيون تاريخياً في فترات متعاقبة من حكمهم شمال اليمن على ترسيخ الطبقية في المجتمع، وخصوصاً أنفسهم بالسيادة على من سواهم، حتى أنهم لا يُزوجون من غير سلالتهم، ولكنهم يتزوجون ممن شاؤوا. فزّر الحوثي المجتمع إلى سادة، وقضاة، وقبائل، ومزاينة أو دواشن، وهذا كله ليستعبد الناس، وليجعل لنفسه السيادة دونهم، وإيمان الناس بهذا التقسيم يفقدهم أي تفكير في منافسة السلاطين على الولاية، إذ كيف يتسنى لمزّين أو قبيلي أن يتسلم الحكم الذي هو حكر على السلاطين في البطينين؟!

أشرنا سابقاً إلى أن الحوثي يستخدم الدين لخدمة أهدافه المختلفة، وفي هذا السياق فإنه يحشد الأدلة والشواهد

التي تميز النسب الهاشمي عمن سواه، ويحاولون بث ذلك في ثنايا المناهج بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولذلك فإننا لا نستغرب وجود طائفة من أبناء المجتمع تسلّم للحوثي بالأفضلية والسيادة والاصطفاء ولا تناقش في ذلك؛ لأنها تعدّ ذلك ديناً لا اختيار لهم فيه

ما إن سيطرت المليشيات الحوثية على العاصمة صنعاء، وبقيّة المحافظات، حتى شرعت في إحداث تغييرات كبيرة في الجهاز الإداري للتربية والتعليم، فاستبعدت الكثير من الأساتذة الأكفاء دون ارتكابهم أي مخالفة قانونية سوى أنهم لا ينتمون إلى حركة الحوثي، وعينت في أماكنهم عناصر تابعة لها، ما أدى إلى تدني المستوى التعليمي لدى السواد الأعظم من الطلاب، إضافة إلى تغيير المناهج التربوية وإدخال خطاب طائفي إلى المنهج المدرسي، وفرض ترديد شعار الصرخة الحوثية دفع بالكثير من الآباء إلى العزوف عن إرسال أبنائهم إلى مدارس لم يعد التعليم غرضها الأساسي، وبات احتمال تجنيدهم فيها، وتغيير عقائدهم الدينية هو الاحتمال الأوفر حظاً، نسرد هنا بعض النماذج للتغييرات التي ادخلتها جماعة الحوثي في المناهج التعليمية في المناطق التي تسيطر عليها.

التربية الاجتماعية:

تُعد مادة التربية الاجتماعية إحدى مواد الهوية الوطنية، وتشمل: (التاريخ، الجغرافيا، والتربية الوطنية - المجتمع)، وقد أحدث الحوثيون العديد من التغييرات بالحذف والإضافة على مقررات التاريخ والتربية الوطنية والمجتمع، ومن

أهم التغييرات :

- الصف الثالث أساسي، ص 101، تم حذف وحدة الأعياد الإسلامية والمناسبات الوطنية، واستبدالها بموضوع عن الحي والقرية.
- الصف الخامس، التربية الوطنية، ص 7، حذف درس اليمن قبل الثورة.
- الصف الخامس، التربية الوطنية، ص 65، حذف وحدة: (شخصيات يمنية خالدة، التي تتضمن: الإمام الشوكاني، الزبيري، وعلي عبد المغني) واستبدالها بوحدة تحت عنوان: أعلام يمنية وتضمنها: الإمام القاسم.
- الصف السادس، التربية الوطنية، ص 59، استبدال وحدة كاملة، وهي: شخصيات خالدة، كانت متضمنة : عمر بن عبد العزيز، عمر المختار، ويوسف العظمة، بوحدة عنوانها: شخصيات وأعلام يمنية، تضمنت: الدرس الأول: الإمام الهادي إلى الحق (يحيى بن الحسين)، الدرس الثاني: الشهيد الرئيس صالح علي الصّامد، الدرس الثالث: الشهيد المناضل جاز الله عمر، الدرس الرابع: الشاعر (الحسن بن علي بن جابر الهبل).
- الصف الثالث أساسي، ص 101، تم حذف وحدة الأعياد الإسلامية والمناسبات الوطنية، واستبدالها بموضوع عن الحي والقرية.
- الصف الخامس، التربية الوطنية، ص 7، حذف درس اليمن قبل الثورة.
- الصف الخامس، التربية الوطنية، ص 65، حذف وحدة: (شخصيات يمنية خالدة، التي تتضمن: الإمام الشوكاني، الزبيري، وعلي عبد المغني) واستبدالها بوحدة تحت عنوان: أعلام يمنية وتضمنها: الإمام القاسم.

- الصف السادس، التربية الوطنية، ص 59، استبدال وحدة كاملة، وهي: شخصيات خالدة، كانت متضمنة :
عمر بن عبد العزيز، عمر المختار، ويوسف العظمة، بوحدة عنوانها: شخصيات وأعلام يمنية، تضمنت: الدرس الأول: الإمام الهادي إلى الحق (يحيى بن الحسين)، الدرس الثاني: الشهيد الرئيس صالح علي الصّمّاد، الدرس الثالث: الشهيد المناضل جابر الله عمر، الدرس الرابع: الشاعر (الحسن بن علي بن جابر الهبل).
- الصف الثالث أساسي، التربية الاجتماعية، الجزء الثاني، استبدال الودعتين : الخامسة والسادسة، حيث كانت الوحدة الخامسة ص 81 متضمنة الدروس التالية: مولد الرسول ونشأته، صفات الرسول صلى الله عليه وسلم، البعثة النبوية، أوائل الصحابة، تقويم الوحدة، وأما الوحدة السادسة، فقد كانت متضمنةً للدروس الآتية: عيد الفطر المبارك، عيد الأضحى المبارك، ذكرى ثورتي 26 سبتمبر، و 14 أكتوبر، تقويم الوحدة ، وقد تم استبدال الودعتين الخامسة والسادسة بالوحدة الثالثة، عنوان: الحي والقرية متضمنة الدروس الآتية: مكان السكان، جبراني، مهنُ السكان في المدينة أو القرية، نظافة حيي وقريتي، تقويم الوحدة الثالثة.
- الصف الخامس أساسي، التربية الوطنية، الجزء الثاني، تم التعديل على العناوين والمضمون، حيث كان النص السابق: الدرس الأول ص 24-7 : اليمن قبل الثورة، الثورة اليمنية، الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية، رموز وطنية، وأما النص بعد التعديل فقد أصبح: اليمن مقبرة الغزاة، الثورات اليمنية، الوحدة اليمنية، الصمود اليمني، رموز وطني: اليمن.
- الصف السادس أساسي، الجزء الثاني، تضمّن الكتاب السابق وحدة كاملة بعنوان: العرب ومحاولات التحرر والاستقلال، بالدروس الآتية: فلسطين، الثورة الجزائرية، الثورة المصرية، الثورة السورية، تم استبدال الوحدة السابقة بوحدة الأسرة اليمنية ومكوناتها، تتضمن الدروس الآتية: الأسرة وتكوينها، وظائف الأسرة، أدوار الأسرة، الحقوق والواجبات.
- الصف الخامس أساسي، التربية الوطنية، الجزء الثاني، ص 65 – 75 تم تغيير الوحدة الرابعة: شخصيات يمنية خالدة، والتي كانت متضمنةً للشخصيات : الإمام الشوكاني، محمد محمود الزبيري، الشهيد علي عبد المغني، والشهيد راجح غالب لبوزة، وتم تغيير عنوان الوحدة إلى: أعلام يمنية، وتضمنت الوحدة: الإمام القاسم بن محمد، الناصر غالب راجح لبوزة، الرئيس إبراهيم محمد الحمدي، والشاعر عبد الله البردوني.



- طَلَّت اللغة العربية في المركز الثالث للمواد المستهدفة بالتغيير لدى الحوْثي، وتتضمن اللغة العربية: (النحو والصرف، الأدب والنصوص والبلاغة، والقراءة)، ومن أبرز التغييرات فيها:
- الصف الأول أساسي، الجزء الثاني، ص 24، استبدال الدرس الأصلي: يذهب عمر إلى المدرسة، بالنص: يذهب محمود إلى المدرسة، وقد تم التعديل أيضًا للدرس فأصبح في آخر طبعة ص 35 محمد في المدرسة، طبعة 2021.
 - الأدب والنصوص، للصف الأول الثانوي، الجزء الثاني، ص 91، تم حذف فقرة: ولا فرق بين الكبير والصغير، ولا العزيز والذليل.
 - الأدب والنصوص، للصف الأول الثانوي، الجزء الثاني، ص 77، حذف فقرة رقم (11): (وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) [النساء: 58] - الفقرة كما كانت: اعرب الضمير المتصل في الكلمات الآتية: "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".
 - الصف الأول أساسي، الجزء الثاني، ص 123 تحريف نشيد الحروف الأبجدية بما يتوافق مع توجهات الجماعة، وكمثال على ذلك: عند حرف الباء، بَاءٌ بَطَّةٌ بَاصَتْ بَيْضَةً إِلَى: بَاءٌ بِدْرٌ بِتِ النورا، وحرف الجيم : جِيْمٌ جَامِعٌ يَا أَحْبَابِ، إِلَى : جيش يحمي الثورة. سين ساعة تحفظ وقتي إلى سين سيف للأبطال، وحرف اللام: لَامٌ لَحْمٌ بَيْنِي جَسْمِي قَبْلَ الْأَكْلِ مِنْهُ أَسْمِي، إِلَى: لام لهب في أوطاني يحرق أذنان الطغيان.
- "تهدف التغييرات في المناهج التعليمية التي أجراها الحوْثيون إلى "بناء هوية وطنية تتماشى مع رؤيتهم للدولة اليمنية... تضمن الهوية الوطنية التي يتم زراعتها في التجمعات المدرسية ونظام التعليم بشكل عام رفع جيل جديد من الجنود للقتال في حرب طائفية على أساس تصور الحوْثيين بالتفوق الديني، ولكن من خلال تأطير الهوية من الناحية الدينية، فإنها تعيّن أيضًا جميع من يعارضون الحوْثيين كمعارضين دينيين وليس سياسيين. هذه هوية وطنية استبعاد بطبيعتها ، حيث يتعادي اليمنيون الذين لا يتبعون الحوْثيين ، مما يعزز التجزئة الحالية لعقود قادمة".
- "يقول الناشط موسى النمراي للمشاركة إنه بالإضافة إلى إغراقها بالدعاية عبر وسائل الإعلام المحلية، فإن الميليشيا تؤثر على الطلاب من خلال محاضرات يلقيها أساتذة ينتمون إلى الميليشيات، بعضهم تم توظيفهم خصيصًا لهذا الغرض. وأضاف: لقد رأينا العديد من الصور لمقاتلين أطفال، ظهر بعضهم على قنوات إعلامية تابعة للميليشيات بعد أن خضع لعملية غسيل دماغ، بينما اقتحم الميليشيا البعض الآخر وقتلوا أو أسروا".

مع كل عام تتحول المدارس في مناطق سيطرة الحوثيين، شمالي اليمن، إلى بؤرة لتصدير العنف ومشاريع الموت والنعرات الطائفية وتغذية خطاب الكراهية وضرب التعايش والسلم المجتمعي.

ومع فصل الصيف يبدأ الحوثيون بترتيبات واستعدادات غير مسبوقة لفتح أبواب المدارس وتحويلها إلى ما بات يعرف بـ "المراكز الصيفية" التي تعد بمثابة، مصنع تصدير الفكر المتطرف كما يصفه ناشطون وحقوقيون، لتحويل آلاف من الأطفال اليمنيين إلى قنابل موقوتة تنفجر في المستقبل القريب، وتترك مأساة من مآسي الحرب التي يتجرعها اليمنيون منذ ثماني سنوات.

يسعى الحوثيون من خلال المراكز الصيفية في مناطق سيطرتهم إلى تسميم عقول الأطفال، الذين هم الأكثر استهدافا في كل المدارس، وهي فرصة تنظر إليها الجماعة سانحة لتحويل هؤلاء الأطفال إلى مشاريع موت وسط مجتمع غير قادر على وقف هذه العملية بأي شكل من الأشكال.

وتغذي هذه المراكز لدى الأطفال خطاب العنف والكراهية ورفض التعايش، وهو أخطر ما تنتجه، وهذا الخطر يحذر منه الناشط الحقوقي رياض الدبعي في حديثه لـ "يمن فريدم": "هناك أمر خطير في هذه المراكز يتم شحن الأطفال بخطاب طائفي، خطاب عنصري، خطاب جهوي، هذا الخطاب يفتقر إلى التعايش والتسامح مع الناس الآخرين، يتم تسميم أفكار هؤلاء الأطفال، إضافة إلى أن هؤلاء الأطفال يتعلمون بعض المصطلحات التي تحرض على الكراهية والعنف، وأيضا يتم تدريسهم ملازم الحوثيين ويجبرونهم على الاستماع إلى خطب عبد الملك الحوثي، وبالتالي ما يتم في هذه المراكز غسل أدمغة الأطفال، وهذا هو الأمر الخطير".

تعد مراكز الحوثي الصيفية مراكز تدريبات عسكرية، (لم يعد ذلك خافيا فعشرات الفيديوهات تملأ السوشيل ميديا) يلقي فيها الطلاب أثناء التدريبات الشاقة شعارات عدائية متطرفة، وقسم الولاية للحوثي، فهي تجمع بين التأهيل القتالي، وزراعة الفكر العدائي المتطرف. يحقن النشء في تلك المراكز بتلك الأفكار الإرهابية، ويمنح مهارات قتالية تبقى قنبلة موقوتة وألغام مستقبلية لا تنتهي بزوال مليشيا الحوثي، الأكيد باعتبارها مرفوض شعبيا، بل تبقى شحنة العداء وبذرة الإرهاب في ذهنيتها، مضافا إليها ما تلقاه من تدريبات و مهارات قتالية، وبذلك يبقى عنصرا قابلا للاستقطاب من قبل أي منظمة إرهابية، في المستقبل، وتلك أيضا خطورة أخرى باعتبار مراكز الحوثي تمثل بيئة إرهابية بامتياز.

وأضاف الصحفي يعقوب السامعي في إطار حديثه لـ "نيوزيمن": "على المستوى الاجتماعي لا تعوزنا - كمتابعين - الأمثلة الكاشفة لكيفية تحول الأطفال الذين يتلقون الدعاية الحوثية إلى آلات عنف طيبة جداً في يد الحوثيين". وأشار إلى أنه: "عندما يتفتح عقل الطفل على جملة من العقائد العدائية التي تتخيل العالم كمجموعة من القوى الشريرة التي تترصده وتتآمر عليه، وتتخيل المجتمع على أنه ضال وضعيف وعديم الأهلية ويحتاج إلى تقويم قسري، وتتخيل الأسرة على أنها قيد وحاجز ضد الجهاد والتحرر الوطني والديني، فإن التزامه تجاه العالم والمجتمع والأسرة يتلاشى وينمحي. وبالتالي فإن الطفل يسعى بوعي وبلا وعي لتقويض هذه البنى الإنسانية بدل التعايش معها، ويقتصر التزامه فقط على جماعته التي دست هذه العقائد في رأسه".

"ويعتبر مراقبون أن ما تقوم به مليشيا الحوثي من غسيل متعمد لأدمغة الأطفال وتغليب فكر الموت والشهادة على الحياة هو تعميق ثقافة الكراهية ورفض الآخر على أسس طائفية ومعتقدات الخرافة.. وهو خطر تعدى مفاعيل تفجيرات المنازل والمساجد التي قامت بها المليشيا.. مشيرين إلى أن هؤلاء الأطفال هم بذرة لقنابل بشرية مفخخة بالحقن الطائفي والمناطقية والمذهبي تهدد الحاضر والمستقبل".

د- المساجد.. منابر للتخريض ضد الآخر



تحظى المساجد لدى المسلمين عامة بقدسية، ولدى المسلمين السنة باحترام خاص، حيث يعد المسجد بيت الله الذي يجتمع فيه المسلمون للصلاة وأداء صلاة الجمعة، فلا يجوز الاعتداء عليه أو إيقافه أو استخدامه لغرض من أغراض الدنيا المتعلقة بالتجارة والسياسية، إلا أن الحوثيين لم يراعوا حرمة المساجد وقدسيتها، فهاجموها

واستهدفوها بقذائفهم، وحولوا كثيرا منها إلى استراحات لتعاطي القات، ناهيك عن استخدامها كقنوات لبث سموم الكراهية والتحريض ضد الخصوم السياسيين والمجتمع ككل.

إن استخدام الخطاب الديني من قبل جماعة الحوثي ليس بالأمر الجديد، فقد رُصد في عدة مناسبات استغلال جماعة الحوثي لذلك الخطاب في عملياتها وهجومها العسكري على العديد من الأحياء المدنية في مدينة مأرب، ناهيك عن مصادرة المنابر الدينية والمساجد واستبدالها بخطباء ينتمون الى الجماعة، يحشدون للقتال ويحرضون ضد الخصوم. لم يتوقف الأمر عند استخدام المساجد كمنابر للتحريض ضد الخصوم السياسيين فحسب، بل شمل الفئة الصامتة أو المحايدون أيضا، فبحسب (المشاهد نت - 30 نوفمبر 2021) تُسخر وسائل الإعلام ومنابر المساجد لمهاجمة الفئة الصامتة أو المحايدون، ويتوزع قياديو ومشرفو جماعة الحوثي في المساجد والساحات والمقابر في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، لترهيب وتخويف المحايدون والصامتين، والخطاب ذاته هو الذي دفع الكثير من قاطني صنعاء إلى العزوف عن حضور صلاة الجمعة. تلك الخطابات المحرصة ضد الصامتين أو المحايدون من أفراد المجتمع، لم ترق لمصلي مسجد هائل بصنعاء، ففي يوم جمعة منتصف أكتوبر 2020، وأثناء إلقاء قيادي حوثي خطبته، وصف المحايدون بالمنافقين والجبناء، الأمر الذي أثار غضب المصلين الذين طالبوا بإنزال الخطيب من المنبر، حينها وقعت مشادات كلامية وفوضى داخل الجامع، انتهت بتدخل قوات أمنية تابعة للحوثيين، قمعت أي صوت رافض لخطاب القيادي الحوثي.

هـ- المناسبات الاجتماعية.. كراهية مقنعة

تقوم الميليشيات الحوثية بنشر أفكارها التي تبث الكراهية وتتسم بالعنصرية والطائفية في أوساط المجتمع من خلال استغلال المناسبات المجتمعية المختلفة ومنها: الأفراح والأحزان، وصولاً إلى استغلال الحفلات النسائية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وأظهرت تقارير محلية بأن ميليشيات الحوثي تقوم بإذاعة محاضرات مرجعياتها الدينية في حفلات أعراس النساء في مختلف المناطق، في إطار مساعيها الحثيثة لبث روح العنصرية والكراهية في أوساط المجتمع اليمني وأفادت التقارير المختلفة بأن إذاعة المحاضرات الحوثية يتم عبر مكبرات الصوت في صالات الأعراس المخصصة للنساء بصنعاء، مشكلاً ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ اليمن، وسط ذهول كبير في أوساط السكان، بحسب ما أوردته صحيفة العاصمة في 29 أغسطس 2018.



المجلس الانتقالي الجنوبي هو هيئة سياسية في جنوب اليمن تم الإعلان عن هيئته الرئاسية في 11 مايو 2017، تضم هيئتها الرئاسية غالبية محافظي محافظات جنوب وشرق اليمن، وكان الهدف من تأسيس هذا المجلس على حد تعبير قياداته هو إنشاء كيان سياسي جنوبي يوازي القوى السياسية في شمال اليمن، بحيث يكون هذا الكيان الناشئ الممثل لتطلعات الجنوبيين في أي استحقاقات سياسية من أجل الحل السياسي في اليمن.

لكن الواقع الحقوقي والسياسي يظهر عكس ذلك لا سيما إن أخذنا بالحسبان الدعم الإماراتي المطلق لهذا المجلس الذي أصبح ينادي بتقسيم اليمن وانفصال الجنوب عن شمال اليمن وتأسيس دولة مستقلة عن باقي الأراضي اليمنية مستغلين حالة الضعف السياسي في اليمن إضافة إلى أن النظام السابق كان يتعامل على أساس جغرافي مما خلق أرضية لوجود الخلاف السياسي بين الشمال والجنوب اليمني لكن لما يصل ذلك الخلاف إلى طرح فكرة تقسيم اليمن إلى دولتين، ذلك الطرح الذي بدأت الإمارات بالترويج له عبر دعم أشخاص وقيادات يمنية تتبنى وجهة النظر تلك مستغلين الدعم المالي والعسكري الكبير الذي عرضته الإمارات على أولئك الانفصاليين.

أ- خطاب مشحون بـ العنصرية والتحريض

ينتهج أنصار التيار الانفصالي في الجنوب خطاباً مليئاً بكل صيغ الإقصاء ومشحوناً بدوافع الثأر والنقمة تجاه "الآخر"، والآخر هنا يتجلى غالباً في كل ما هو شمالي وله علاقة بالشمال، مصوراً المواطنين الشماليين بأنهم سبب البلاء الذي حل بالجنوب وأن كل ما حل بالجنوب بسبب هؤلاء القادمين من الشمال، وهكذا يتم تعميق الخلاف بين قطري الدولة الواحدة بلغة شعبية كارثية تترك آثاراً مدمرة في النسيج الاجتماعي وينتج عنها شرعة لكل أنواع السلب والاعتداء على ممتلكات المواطنين وجعلهم عرضة للقتل، فقط لمجرد أنهم شماليون، بل وصل الأمر إلى اعتبار الانتهاكات التي تمارس بحق الشماليين عملاً نضالياً لاسترداد الأرض كما يصوره الخطاب التحريضي الذي يتبناه أنصار التيار الانفصالي كل يوم.

جاء المجلس الانتقالي ذو النزعة الانفصالية في جنوب اليمن ليزيد الطين بلة، بعد انتهاج خطاب عدائي ضد سكان المحافظات الشمالية الذين يصفهم تارة بـ"الغزاة" وتارة أخرى بـ"الدحابشة" نسبة لفنان كوميدي تقمص شخصية مهرج في مسلسل تلفزيوني قبل 3 عقود .

ومنذ عام 2007 يعتبر التيار الانفصالي الشماليين خصوما وخطرا أمنيا ومجموعة نافذين يسرقون خيرات الجنوب وفرص الجنوبيين في الوظيفة العامة والثروة، ويعتبر الانفصال عن الشمال مطلباً سياسياً. والأمر اليوم يتم بشكل عكسي - دون فصله عن التراكمات التحريضية والثارات التي شاركت السياسات الإعلامية في صنعها وترويجها- حيث تعتمد وسائل الإعلام المنخرطة في هذا الخطاب، على مظلومية الجنوب التي لا تميز بين فساد السلطة وخطاياها، وبين المواطن العادي. موقع المشاهد - 14 فبراير 2022.

انتشر خطاب التقسيم والتمييز هذا في دوائر ومؤسسات الدولة. أحد الأمثلة على ذلك قدمه الفنان التشكيلي "علي الذرحاني"، الذي قال إنه لم يُسمح له بالدخول إلى مبنى مكاتب محافظة عدن لطلب تصريح معرض لعمله. كان التبرير الذي قدمه له ضابط الأمن عند الباب: "أنت دحباشي ولا يُسمح لك بالدخول إلى هنا". و"الدحباشي" مصطلح ازدرائي يستخدم للسخرية من شخص من محافظة شمالية. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية - 27 مارس 2022.

ب- الممارسات ضد الصحفيين والناشطين

يواجه الصحفيون والناشطون مخاطر أمنية واعتقالات بسبب آرائهم، وقد "وجدت لجنة حماية الصحفيين أن أولئك الذين يغطون أخبارهم في عدن ومناطق أخرى في الجنوب - كانت تعتبر ذات يوم آمنة نسبياً - يتعرضون أيضاً للهجوم والمضايقة من قبل الميليشيات المدعومة من التحالف الإماراتي. مثل الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرية. تمارس هذه الجماعات الضغط على وسائل الإعلام لعدم انتقاد الإمارات أو الدول الأخرى الداعمة للحكومة اليمنية ، أو الإبلاغ عن قضايا تورط الميليشيات".

وقال صحفي للجزيرة نت، مفضلاً عدم ذكر هويته، إن بيئة العمل الصحفي في مناطق سيطرة الانتقالي باتت مسممة، حيث يُحظر عليهم تناول الشأن السياسي أو الحقوقي، وبات مسموحاً لهم العمل في إطار ضيق. ويضيف "الأمر بات معقداً كثيراً، أن تعمل بمهنية وحرية ودون قيود، فالمنع والتضييق والتحريض واعتبار الصحفي عدواً، كل هذه مقدمات للقضاء على الصحفيين، واعتقال الصحفي أحمد ماهر هي رسالة لجميع الصحفيين". (الجزيرة نت - 20 أكتوبر 2022).

ج - ترحيل قسري واعتقالات بالجملة

تزايدت حملات الاعتقال والتحريض والترحيل لأبناء المحافظات الشمالية من مدينة عدن ومحافظات أخرى في جنوبي البلاد على يد قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المسلح الموالي للإمارات والمدعوم منها بفعل خطابات الكراهية والعنصرية التي ينادي بها ذلك المجلس ضد اليمنيين الشماليين، حيث يمارس أفراد الانتقالي حملات منظمة وشبه يومية في المناطق التي يسيطر عليها بحق الشماليين والذين يتم ترحيلهم بطريقة غير آدمية عبر وضعهم في شاحنات لنقل المواشي وإرسالهم إلى المناطق الشمالية، يتخلل تلك الحملات اعتداء بالضرب

وتوجيه الشتائم والإهانات من قبل أفراد تلك القوات وبعض الجنوبيين المتأثرين بالخطابات العنصرية التي يعتمد عليها المجلس الانتقالي في صراعه مع الحوثيين الذين يسيطرون على المناطق الشمالية في اليمن. هناك خطاب عنصري إقصائي يمارسه المجلس الانتقالي ضد أبناء المحافظات الشمالية، والمكونات الجنوبية الأخرى المناوئة له بشكل خاص. وظهر جانب مختلف من عدن: الطرد والإقصاء، حيث أدى الخطاب المناطقي إلى الانقسام والتشرد. وازدادت الإجراءات ضد المواطنين، وكذلك الشعور بانعدام الأمن، رغم وجود العديد من قوات الأمن المختلفة في المدينة. وزادت حدة لغة التحريض والكراهية في وسائل إعلام المجلس الانتقالي التي ساهمت بتغذية الانتهاكات وارتكاب جرائم غير مسبقة ضد المواطنين المنتمين لمحافظة البلاد الشمالية. وقد "رافق كل موجة من عمليات الترحيل خطاب تمييزي صريح من قبل قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي. ففي عامي 2016 و2019، أدلى هاني بن بريك، قائد الحزام الأمني ونائب رئيس المجلس، بتصريحات واضحة مفادها أن المواطنين الشماليين غير مرحب بهم في عدن، وطالبهم بعدم القدوم إلى المدينة". مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية - 27 مارس 2022.

تكمّن خطورة خطاب الكراهية الذي توجهه وسائل الإعلام المحلية -والمدعومة من الإمارات العربية المتحدة بتصوير اليمنيين الشماليين بأنهم يتبعون لجماعة الحوثي، وبالتالي شرعنة ما يقوم به المجلس الانتقالي الجنوبي بحق الشماليين.

د - إغلاق المطاعم والمحال التجارية

رصدت تقارير حقوقية محلية قيام أفراد المجلس الانتقالي وبشكل مستمر إغلاق العديد من المطاعم والمحلات التجارية في المناطق الخاضعة للمجلس الجنوبي وذلك بعدما وزع مجهولون منشورات على المطاعم والمحلات تطالب بإغلاقها، علماً أن أغلب العاملين في المطاعم ينتمون إلى المحافظات الشمالية دون إبداء أي أسباب. كما ويقوم أفراد المجلس الجنوبي في كثير من الأحيان باعتقال العديد من العمال وأصحاب المحال دون ارتكابهم أي عمل يخالف القانون وإنما فقط لأنهم ينتمون للمناطق الشمالية في اليمن، وتتذرع السلطات في الجنوب بأنها تلاحق أصحاب المحلات الذين لا يملكون تراخيص لممارسة أعمالهم أو أنهم لم يستكملوا الأوراق القانونية المطلوبة منهم.

وفي هذا الإطار، يخبر عامل في متجر لبيع الملابس الجاهزة في عدن "العربي الجديد" أنّ "أكثر الممارسات التمييزية التي نتعرض لها تحصل عند حواجز التفتيش على مداخل مدينة عدن، إذ يعتمد بعض العناصر توجيه إهانات وشتائم تمييزية، في حين يتراجع هذا السلوك في داخل المدينة". (العربي الجديد - 16 مايو 2022).

قطع مصدر الرزق كان أحد أسبابه التحريض الإعلامي في مناطق يمنية مختلفة. وكما هو مصير العشرات من صغار التجار اضطر محمد الدبعي وهو تاجر ملابس لترك مدينة عدن بعد نحو عقدين من العمل بداخلها، والعودة إلى مسقط رأسه في مدينة تعز بعد تنامي الخطاب المناطقي ضد كل أبناء المحافظات الشمالية والذي جعلهم وممتلكاتهم هدفاً للنهب والابتزاز من العصابات، أو عرضة لتلقي إهانات جارحة في أحسن الأحوال.



تصدّرت فضائية "عدن المستقلة" التابعة للمجلس الانتقالي حملة التحريض من خلال تقارير وحلقات نقاشية تتضمن معلومات مضللة وخطاب يحرض على إلحاق الضرر بالنازحين يتسم بالتمييز والعنصرية والعنف. وبنت القناة تقارير تدعي انتشار مرض جلدي مُعدٍ بين الطلبة في محافظة أبين "بشكل مخيف جدًّا" وزعمت أن سببه اختلاط النازحين بأبناء المنطقة، في إشارة إلى النازحين من المحافظات الخاضعة لمليشيات الحوثي إضافة إلى نشرها محتويات دعائية تحرّض المجتمع ضد النازحين الذين وصفتهم بـ"المستوطنين" في مخيم عتيرة بمحافظة لحج. وفي نوفمبر الماضي رصد موقع "وطن نيوز" حملة الكترونية جاءت ضمن حملة التحريض التي أطلقتها القناة الرسمية للمجلس وأطلقتها وسائل إعلام الانتقالي وناشطوه تهدف للتحريض ضد النازحين تحت هاشتاغ #النزوح للجنوب تدمير ممنهج. وفي يوليو/ تموز 2022، نشرت صحيفة الأمانة التابعة للمجلس الانتقالي تقريراً يحمل عنوان "النازحون قبلة موقوتة وخطر يهدد عدن"، وفي عناوينه الفرعية يبرز تساؤلًا: "كيف يتحوّل النازح الشمالي إلى جاسوس ومُخبر؟". وفي تقرير نشرته صحيفة 4 مايو، بعنوان: (النزوح غزو وتدمير ممنهج للجنوب أرضاً وإنساناً)، وكانت محاور التقرير كالتالي: (تثبيت الاحتلال، استيطان ممنهج، أخطر عمل سياسي منظم، تمزيق تماسك النسيج الجنوبي، الخطر القادم على الجنوب، النزوح تديره منظمات وقوى خفية، زيادة المعاناة والتدهور، شرعنة الفساد، مخطط الالتفاف على الاستفتاء، فساد ونهب مستحقات الجنوبيين، تدمير النظام والقانون، النزوح غطاء للمهمات الخاصة، تخادم النزوح والاختراقات الأمنية). التقرير أورد نقلاً عن عضو في الجمعية الوطنية بالمجلس الانتقالي، قوله: إن "أبرز هدف هو السيطرة الفعلية على عدن وخلق الفوضى والضغط على الخدمات والسيطرة على منظمات العمل المدني والإنساني".

ونشر ناشط سياسي تغريدة بتاريخ 9 يوليو 2023، ورد فيها ما نصه: "المعروف أن النازحين مكانهم المخيمات وأماكن الإيواء خارج المدن، وهذا معمول به في العالم كله إلا في الجنوب، فإن الجهات القائمة على إدارة شؤون النازحين

ترسلهم إلى عواصم المدن المكتظة بالسكان بقصد أو بدونه، ليضاعفوا من معاناة هذه المدن، ويشكلون ضغطا كبيرا عليها في ظل أوضاع صعبة ومعقدة، تخلت فيها الحكومة عن مسؤولياتها والتزاماتها تجاه الناس والخدمات وغيرها".

ثالثاً: خطاب الكراهية في مناطق سيطرة الشرعية

خطاب الكراهية

انزلقت المؤسسات الإعلامية التابعة للحكومة المعترف بها دولياً، إلى ذات المستنقع، وذهبت غالبيتها لتسويق خطاب موحد يصف جماعة الحوثيين بعبارات مختلفة بينها "الإيرانية والإرهابية والروافض والفرس" في إشارة لتحالفها مع إيران .

كما كان لبعض الخطاب الديني التحريضي المنبعث من بعض منابر المساجد في تعز دورٌ في بعض حوادث العنف التي وقعت خلال الفترة الماضية، منها ما يثيره بعض خطباء الجوامع ومهاجمتهم للحفلات الفنية والثقافية التي تقام في مدينة تعز بأنها تشيع الفساد الأخلاقي. .

فعلى سبيل المثال: خلال يونيو 2023 قاد رجال دين وأكاديميون وسياسيون وناشطون متشددون حملة تحريض واسعة ضد جامعة تعز على خلفية تبني مجلس الجامعة الحكومية قراراً بإدراج قضايا "تنمية المرأة في إطار النوع الاجتماعي" ضمن برنامج الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير. وتزعم الحملة ضد جامعة تعز البرلمان عن حزب الإصلاح ورجل الدين المتشدد عبدالله العديني الذي دعا إلى إغلاق مركز بحوث ودراسات تنمية المرأة، بسبب تبنيه لقضايا النوع الاجتماعي الذي يشجع حسب زعمه على "إباحة اللواط والزنا والشذوذ الجنسي، والانطلال الأخلاقي والتمرد الأسري". وقال ان تصويت مجلس الجامعة لصالح إدراج النوع الاجتماعي هو "جريمة عظيمة، بل أبشع جريمة عرفها اليمن عبر تاريخه"، مضيفاً: "لن نسكت على هذا المنكر الكبير وسنعمل بكل الطرق لإيقافه ولن نسمح بتمريره مهما كلفنا من ثمن".

وأضاف خطيب مسجد النور بتعز: "لم يكن أحد يتوقع أن جامعة تعز، في بلد مسلم وفي مدينة محاصرة، تُقدم على هذه الجريمة وترتكب هذا الفُحش وتفعل هذا المنكر وتعلن حربها على الله وعلى رسوله وعلى شريعته وعلى الشعب اليمني وعلى الأجيال! لم يكن أحد يتوقع أن هذا سيحدث ولا في الحُلم" وتابع: "هذه الجريمة، وهذا المنكر، هذا الذي ينبغي أن تهتز له أرض اليمن كلها وتهتز له الأمة الإسلامية كلها".

وقال أحد المشايخ في منشور على صفحته بـفيسبوك، بتاريخ 14 يونيو 2023، تعليقاً على الموضوع: "في الحقيقة إنني لا أتصور أن جامعة تعز ستقر ذلك فهذا انقلاب على الدين والقيم والأعراف والفطرة نستبعد صدور من نخبتنا التربوية المثقفة المؤتمنة على أبناء وبنات الناس. وإن أقرت جامعة تعز ذلك لا سمح الله فإنها تصبح غير مؤتمنة على أبناء المسلمين فيها بل سيصبح من يقر ذلك غير مؤتمن شرعاً على أولاده وأسرته فضلاً عن أولاد الناس وبناتهم في الجامعة ولن يسكت الناس على ذلك صالحهم وطالحهم المصلي منهم وتارك الصلاة.. إلخ، فهذا فوق الاحتمال".

وخلال الفترة الماضية ظهر أحد خطباء المساجد في تعز بمنطقة التحرير الأسفل بمديرية المظفر، بسلسلة من خطب الجمعة التي تحرّض على حملة شبابية قام بها ناشطون ومنهم نساء، تحت شعار "جوازي بلا وصاية"، والتي تناصر المرأة في الحصول على جواز سفر بدون عراقيل تتمثل في حضور ولي الأمر، حيث ذهب خطيب الجمعة إلى القدر فيمن يقومون بالحملة والتحريض عليهم، باعتبارهم يقومون بعمل يساعد على تمرد المرأة على أسرتها. وهو نفسه دعا في خطب سابقة للجمعة في مسجد بحي السلخانة بمدينة تعز، الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، إلى إيقاف حفلات فنية أقامتها السلطة المحلية، وجنّد نفسه بخطاب يؤجج الكراهية في المجتمع. كما هاجم خطيب مسجد النور بتعز، في خطبة الجمعة الموافق 4 فبراير 2022، حملة "جوازي بلا وصاية" بقوله: "...نساء يخرجن يتظاهرن من أجل أن تصبح المرأة لا وصاية عليها.. وأضاف: يا إخواني لا تتصوروا أن القضية قضية فقط تحضر المرأة لوحدها ولا داعي، القضية لها ما وراءها، إنه كلام قلناه لكم من قبل عشرات السنين، إنه إعلان التمرد على الدين والتمرد على الإِسرة. وهذا الكلام لم أقله بنفسه ولكن صرحت به الناشطات أننا نريد التمرد على الأسرة وعلى الدين. وهو ما اعتبرته حملة جوازي بلا وصاية تحريضاً سافراً وتآليباً يستغل منبر المسجد لغير الأهداف الذي يفترض القيام بها".

فضلاً عن ذلك، كثفت الجماعات الدينية في أرياف محافظتي تعز ولحج واليمن عموماً، خلال العامين الأخيرين، من حراكها التحريضي ضد المنظمات الإنسانية والنساء العاملات معها منظمات تحت مزايم تنافي ظروف عمل تلك المنظمات مع الفضيلة والقيم المحلية، بحسب تحقيق لـ موقع المشاهد - 31 يوليو 2022 والذي تم فيه رصد 28 حالة تضرر لفتيات تعرضن لأشكال الأذى بسبب حملات التحريض المناهضة للمنظمات والنساء العاملات فيها، عبر التتبع الميداني في عدد من أرياف محافظتي تعز ولحج، وتنوعت الأضرار التي تعرضت لها الفتيات الـ 28، ما بين التوقف عن العمل، وتضييق نطاق الحرية أكثر من ذي قبل، والتشويه أو التعرض لإساءة السمعة، والتعرض لعنف مادي ومعنوي من قبل الأسرة والمجتمع، وخسارة علاقات اجتماعية أو أسرية، ومواجهة تحديات ميدانية جديدة في بيئات العمل، وغيرها من أشكال الضرر المادي والمعنوي.

وفي مأرب على سبيل المثال: اعتقلت قوة من الشرطة العسكرية في يوليو 2023، الكاتب والناشط "مانع سليمان" 36 عاما من فندق اليمامة الذين يسكن فيه مع أسرته، بذريعة سبه للصحابة وللمعتقدات الدينية، وفي اليوم الثاني أتت قوة من الشرطة العسكرية وطوقت الفندق، واقتحمت شرطة نسائية الغرفة التي يسكن فيها في الفندق وبحثن عن أوراق ولابتوب يتبع سليمان، وأخذن جوال إحدى نسائه.

أقارب الناشط "سليمان" أكدوا خلال تواصلهم مع "سام" أن ما قامت به الشرطة العسكرية جاء بناء على توجيهات سياسية على خلفية نشاط "سليمان" عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما أكدوا أنهم ممنوعون من زيارته منذ اعتقاله. وفي وقت سابق، من يناير 2021، قامت قوات الأمن السياسي التابعة للحكومة في مأرب باعتقال امرأة تعسفاً لأن شقيقها عمل مع الحوثيين، وقد توفيت المرأة في وقت لاحق في الحجز بحسب ما ذكرت شبكة التضامن النسائي. وفي يوليو، وأغسطس، تعرضت امرأتان من المدافعات عن حقوق الإنسان، إحداهما من ذوات الإعاقة، للمضايقة والاعتداء من قبل القوات المسلحة الحكومية في تعز التي اتهمتهما بممارسة "الدعارة" والعمل لصالح الحوثيين". وفقا ل تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، للعام 2021.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت شخصيات منتمة للتيار السلفي وحزب الإصلاح في الحملة المناهضة للبهائيين، حيث نشر العالم السلفي "خالد الوصابي" وكذلك "عبدالله عبدالمجيد الزنداني"، ابن عالم محافظ آخر، عام 2016 عن البهائيين، واصفين إياهم بالمرتدين المدعومين من الولايات المتحدة لتدمير المجتمعات المسلمة. كما قالت رشيدة القيلي، الكاتبة الإصلاحية المعروفة على فيسبوك عام 2018 إن اعتقال البهائيين كان أحد الأشياء الجيدة القليلة التي فعلتها سلطات الحوثيين. وفي عام 2013 أصبح التحريض ضد البهائيين جزءاً من المناهج التعليمية في جامعة العلوم والتكنولوجيا، وهي مؤسسة تعليمية خاصة أنشأها ويديرها حزب الإصلاح، إذ أُضيف قسم عن البهائية إلى كتاب الثقافة الإسلامية، وهو كتاب يقرأه جميع طلاب الجامعة، ووصف هذا القسم الديانة البهائية بأنها جزء من الحركة الصهيونية.

كما أن هناك خطاب كراهية كبير موجه ضد الحوثيين، والذي يمارسه خصومهم. وهذا الخطاب يروج للكراهية والعداء ضد الحوثيين، ويصورهم على أنهم إرهابيون وأعداء للوطن، ويصفونهم بمصطلحات ازدرائية، ك (أذئاب إيران، المجوس، الروافض، شيعة الشوارع، وغيرها، من المصطلحات. بالإضافة إلى ذلك، يدعوا البعض إلى قتال الحوثيين باعتبار أن قتالهم نصره للإسلام ودفاع عن الدين والصحابة، ويصورون أن من ينتمي إلى جماعة الحوثي فهو ضال ومنحرف وغيرها من الإسقاطات واللاتهامات التي تشيطن الحوثيين.

إلى ذلك، كثيرا ما ينخرط نشطاء وإعلاميون في حملات تحريض ضد الجنوبيين، فعلى سبيل المثال: نشر أحد الإعلاميين تغريدة على تويتر بتاريخ 5 سبتمبر/ أيلول 2022، جاء فيها: "تحولت عدن الى قرية في عهد أصحاب القرية لا أمن ولا أمان ولا استقرار عصابات مسلحة من منطقة واحدة تنهب الأراضي واموال الناس وتنشر الخوف وتختطف كل من يخالفهم، عدن التي كانت منارة للشرق الأوسط أصبحت قرية غير آمنة".

ونشر إعلامي آخر، تغريدة على تويتر بتاريخ 7 يوليو 2023 ورد فيها: "قرود مثلث الطغمة يريدون تحويل حضرموت إلى قتل وعبث وفوضى ونصب واحتيال وتقطع وإجرام كما فعلوا في عدن. لا يعلمون أن المردة والعفاريت نائمة في حضرموت وإذا استيقظت نفختهم هم وممولهم كالغبار. بلغة مناطقية وعنصرية تتصاعد حملات التحريض الممنهجة التي يشنها المجلس الانتقالي الانفصالي ضد النازحين في المحافظات اليمنية الجنوبية في انتهاك لحقوق الإنسان والمواطنة".

أ - دور الإمارات العربية المتحدة في تعميق خطاب الكراهية



تسعى الإمارات العربية المتحدة ومنذ مشاركتها في التحالف العربي مارس/آذار 2015 بتعميق الانقسام الجغرافي في اليمن لتحقيق مصالحها الخاصة في اليمن، وأظهرت التقارير الحقوقية المحلية قيام دولة الإمارات العربية بدعم وتمكين المجلس الانتقالي الجنوبي على حساب الحكومة الشرعية، فإلى جانب المساعدات المالية والعسكرية الضخمة التي تقدمها حكومة الإمارات إلى الجنوبيين تقوم تلك السلطات أيضاً بتمويل حملات إعلامية ودعائية عبر وسائل الإعلام المختلفة لخلق وتعميق الكراهية بين اليمنيين، لا سيما التركيز على الخلافات الجغرافية بين الشمال والجنوب والمناداة بتقسيم اليمن وأحقية الجنوب في تكوين دولته الخاصة به، مستغلة الأوضاع الخاصة والصعبة للدولة اليمنية والحكومة من أجل فرض واقع انقسامي على أساس جغرافي من خلال بث خطاب الكراهية بين الجنوبيين خاصة بهدف تعميق الانقسام بين اليمنيين ومحاولة خلق دولتين يمينيتين لتحقيق مطامعها الخاصة في الجنوب اليمني.

ب - الخطاب السعودي ضد الحوثيين

تقوم السعودية منذ سنوات بتعميق خطاب الكراهية بين السنة والشيعة عبر وسائل الإعلام المختلفة من خلال الاجتماعات والندوات الدينية التي يقيمها كبار رجال الدين المتبنين للخطاب الحكومي الذي يعادي الشيعة، وزادت حدة تلك الخطابات بعد مشاركة المملكة العربية السعودية في الصراع القائم باليمن عندما قادت التحالف العربي في عام 2015، حيث بدأت المملكة ومنذ ذلك الوقت وعبر رجال الدين الحكوميين - وهم جميعاً من السنة بمهاجمة الحوثيين بصفاتهم «الرافضة» و«الروافض»، ويُحَرِّرون معتقداتهم وممارساتهم، ورد عضو في "هيئة كبار العلماء" السعودية- وهي أعلى هيئة دينية في البلاد- خلال جلسة علنية على سؤال حول المسلمين الشيعة بالقول: "هم ليسوا إخواننا... هم إخوان الشيطان".

وأظهرت تقارير إعلامية وحقوقية محلية تعتمد بعض العلماء -مثل عبد الرحمن السديس وغيره من رجال الدين التابعين

للدولة- على استخدام لغة تآمرية عند مناقشة موضوع الشيعة وبشكل خاص الحوثيين، حيث ينعنونهم بالطابور الخامس الداخلي التابع لإيران، وبأنهم خونة بطبيعتهم، كما تسمح الدولة لـ(علماء الدين) الآخرين بتوظيف وسائل الإعلام ومتابعيهم الكثر على وسائل التواصل الاجتماعي - الذين يُعد بعضهم بالملايين - لوصم الشيعة، مع الإفلات من العقاب.

أدى الخطاب الديني الذي يعمق الانقسام ويحرض على العنف إلى تعالي الأصوات داخل المملكة العربية السعودية بضرورة محاربة الشيعة في اليمن "الحوثيين" والقضاء عليهم لأنهم يشكلون خطراً على المملكة وأمنها. إن خطورة ذلك الخطاب تكمن في عدم وجود أي صوت معارض للمجازر التي ارتكبتها القوات السعودية داخل الأراضي اليمنية من قصف لبيوت المدنيين الآمنين وتهجير عشرات آلاف السكان من منازلهم إضافة لاعتقال مئات الآلاف من اليمنيين ووضعهم في معسكرات اعتقال أقل ما يمكن وصفها بأنها لا تصلح لغير الآدميين.

في ديسمبر ، أصدرت Open Doors تقريراً عن الدولة ينص على أنه في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المرتبطة بالتحالف الذي تقوده السعودية، غالباً ما تستهدف الجماعات السنية المتطرفة المسيحيين. ووفقاً للمقرر الخاص للأمم المتحدة شهيد فقد أخضعت السلطات شخصيات مسيحية بارزة للترهيب أو التهديد بتهمة الردة التي تحمل عقوبة الإعدام.

وبحسب ما ورد سمحت السلطات الحكومية للسجناء والمحتجزين بالانخراط في الاحتفالات الدينية الإسلامية لكنها منعت الأقليات الدينية من ممارسة دياناتهم.

حرية الكلام: جميع أطراف النزاع قيدت بشدة الحق في حرية التعبير. واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات قمعاً محدداً على أساس الجنس. واجه المدافعون المحليون عن حقوق الإنسان المضايقات والتهديدات وحملات التشويه من الحكومة والتحالف بقيادة السعودية وقوات الحوثي. أفادت منظمة فريدوم هاوس أن حرية التعبير الشخصي والمناقشة الخاصة ظلت محدودة للغاية نتيجة التخويف من قبل الجماعات المسلحة والمراقبة غير المقيدة من قبل السلطات الحوثية. في حالات متعددة ذهب الحوثيون إلى منازل النشطاء والصحفيين، وزعماء سياسيين يعارضون الحوثيين ويستخدمون التهديد بالاعتقال ووسائل أخرى لتخويف المعارضين المتصورين وإسكات المعارضة.

في تقرير مارس / آذار ، وثقت هيومن رايتس ووتش (16) HRW حالة اعتقال تعسفي للمواطنين من قبل القوات السعودية والقوات اليمنية المتحالفة في المهرة بين يونيو / حزيران 2019 وفبراير / شباط. نقلت قوات الأمن السعودية 11 من أصل 16 محتجزاً إلى المملكة العربية السعودية وأفرجت عن الخمسة الآخرين في نهاية المطاف. وبحسب ما ورد نُقل خمسة معتقلين في يونيو / حزيران إلى سجن في أبها، عاصمة محافظة عسير بالمملكة العربية السعودية؛ ولم تكن عائلات هؤلاء المعتقلين على علم بمكان وجودهم لمدة خمسة أشهر حتى تم تسجيل المعتقلين في سجن أبها. وبحسب ما ورد كان المعتقلون الستة الآخرون رجالاً من الجزء الشمالي من البلاد تم اعتقالهم أثناء عبورهم الحدود من عمان إلى البلاد بعد تلقي العلاج الطبي في عمان.

الواقع أن وسائل الإعلام التابعة لأطراف الصراع في اليمن تتبارى على تغذية عمليات تنميط الآخر ووصمه بأقذع النعوت المشينة، كما تعتمد إلى تزيف الحقائق وتحريف المعلومات لمجرد تمرير التهم وإلصاقها به، وتأليب الرأي العام ضده. فوسائل الإعلام مثلما تصنع الشخصيات المتخيلة وتبرزها للجمهور تعمل بالمقابل على حرقها وطمرها في طي النسيان. وهي بالمقابل تعمل أيضاً من خلال التغذية السلبية لنزعة الوصم الاجتماعي على التباين التدريجي للمجتمع وتشجيعه على فرز أعضائه وفقاً للصور النمطية التي ترسمها وسائل الإعلام في عقول الجماهير.

يرى المحامي والناشط السياسي "ياسر المليكي" في حديث إلى "يمن مونيتور" (بتاريخ 1 ديسمبر 2020) أن "خطاب الكراهية كان له دور كبير في الوصول بالأوضاع اليمنية إلى هذا المستوى من الاحتقان وتفكك المجتمع، فإن لم يكن خطاب الكراهية سبباً للنزاعات فهو أكبر عامل مساهم في تأجيجها وزيادة اشتعالها"، ويستطرد "المليكي": "يكاد ذلك الخطاب أن يعمي أطراف أي نزاع عن الإنصات للسلم أو الجلوس على مائدة الحوار، وذلك ما يشحن الأطراف بالتوتر وعدم الخضوع وزيادة التحريض، سواء في وسائل الإعلام أو على منصات التواصل، وساهم في هذا الاحتقان الذي نراه مثلاً في تعز أو المحافظات الجنوبية، أو بين المكونات السياسية والاجتماعية، وقال "طه صالح" إن "تحولات الحرب جعلت من الكراهية واقعا معاشا لا يستطيع اليمني الفرار منه، وكما نلاحظ الحرب التي دارت ضد تعز أصابت أبناءها بعقدة من أبناء المحافظات الشمالية كونهم جاؤوا للهجوم على المدينة من خارجها ورغم أن تعز كانت أكثر المدن والمحافظة تعايشاً، أصبحت اليوم فئات كثيرة من المجتمع مصابة بعقدة من أبناء المحافظات الشمالية". كما يشير "صالح" إلى "ثقافة الانفصال التي كرسها المجلس الانتقالي الجنوبي - المدعوم من الإمارات - في عدن والمحافظة الجنوبية وعمليات التهجير التي طالت أبناء تعز، والحديدة كانت نتيجة حملات تحريض وكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي وعلى أرض الواقع إذ أصبح أبناء تعز يشعرون بالتهديد أثناء مرورهم في المحافظات الجنوبية".

كما أن تأثير خطاب الكراهية لم يحصر في الجوانب السياسية فقط، بل شمل جوانب عديدة ثقافية واجتماعية، ويعد تأثيراً سلبياً وصل تأثيره إلى أن المواطن يتلقى هذا الأثر بفعل تحريض وسائل الإعلام وخطاب الكراهية... ونتيجة للغة الكراهية في الخطاب الإعلامي الذي انتهجته الأطراف المتنازعة في وسائل الإعلام التابعة لها، نسفت قيم التعايش والسلام في غالبية مناطق اليمن التي لطالما تميزت بها، وراح ضحية لذلك عدد من أفراد المجتمع اليمني، وتم إذلال العديد من الأسر التي لجأت للنزوح جراء حملات التهريب التي شنت ضدها، أو ممن وقع ضحية حملات ينفذها بالغالب أطراف أو أفراد من عامة الشعب تكون متعصبة أو متأثرة بخطاب الكراهية المصدر من الإعلام. ويقول توفيق الحميدي (رئيس منظمة سام للحقوق والحريات - مقرها جنيف) لموقع يمن مونيتور: ساهم خطاب الكراهية في تأجيج الصراع في اليمن، حيث عمدت هذه الأطراف التي حشدت كل أدواتها الفكرية والدينية والتاريخية، وسخرت كل الأدوات والوسائل لذلك من أجل تبرير ممارساتها وإلغاء الآخر وملأت عقول الناس والأفراد بأفكار الانتقام ونزعة الكراهية والتفرقة العنصرية، التي كان لها الأثر في كثير من الممارسات الصارمة. وأضاف الحميدي لـ يمن مونيتور تركز الخطاب على الطائفية، والمناطقية، وتارة العرق، وساهم بالدعوى للقتل والاحتقار، والإيذاء النفسي، والفكري وللأسف تم استحداث مواقع يكتب بها إعلاميون مخصصون لهذا الغرض، فانتشروا في وسائل التواصل الاجتماعي جميعها، بأسماء معلنة أو تحت أسماء وهمية ومستعارة.

وأردف: إن هذا الخطاب نسف قيم التعايش والسلام في غالبية مناطق اليمن التي لطالما تميزت بها، وراح ضحية لذلك عدد من أفراد المجتمع اليمني، وتم إذلال العديد من الأسر التي لجأت للنزوح جراء حملات التهريب التي شنت ضدها، أو ممن وقعت ضحية حملات ينفذها بالغالب أطراف أو أفراد من عامة الشعب تكون متعصبة أو متأثرة بخطاب الكراهية المصدر من الإعلام .

في صناعاء، دأبت وسائل إعلام الحوثيين على تسمية الموالين للحكومة الشرعية، من سياسيين وعسكريين وبرلمانيين بـ"الخونة". وتحت هذه اللافتة، تعرضت المئات من الأسر لحملات تهريب أجبرتها على الرحيل، فيما تمت مصادرة عقاراتهم، وهو ذات السيناريو الذي تم تطبيقه بعد ذلك في المحافظات الجنوبية ضد أبناء الشمال، وكذلك في بعض مناطق نفوذ الحكومة الشرعية ضد القيادات المحسوبة على الحوثيين .

تترتب على الخطاب الإعلامي للحوثيين -بما يتضمنه من نشر لثقافة الكراهية والتحريض- عدة نتائج كارثية، من أهمها: تلغيم مستقبل المجتمع اليمني، والتأسيس لثارات وأحقاد وحروب شبه مستدامة، وتعزيز ثقافة الكراهية والانقسام والصراعات السياسية، والتربص الدائم مستقبلاً بخصوم اليوم، واستحضار مثل هذا الخطاب كلما تحدثت مستجدات جديدة واستثمار آثاره وقت الطلب.

كما أن الخطاب الإعلامي للحوثيين وما يبديه من فجور في الخصومة، من شأنه دفع الطرف الآخر للفجور في الخصومة ضد الحوثيين وما يطلق عليه "الهاشمية السياسية"، أي أن عنصرية الحوثيين ستدفع الآخرين إلى عنصرية مضادة. بدأت تظهر مؤشرات في النزعة القومية اليمنية لدى كثير من مناوئي الحوثي، وهي النزعة التي سيدفع ثمنها كل من يدعون النسب الهاشمي، حتى وإن كان بعضهم من المعارضين للمشروع الحوثي.

ووصلت مطالب البعض بأن يتم تجريد السلاطين من الهوية اليمنية، بسبب تمسكهم بهوية أجنبية دخيلة وعنصرية واستعلائية على أبناء البلاد الأصليين، وحرمانهم من المناصب الرسمية مدنية وعسكرية، وأيضاً حرمانهم من ممارسة العمل السياسي عبر الأحزاب أو النقابات، وإضافة مادة في الدستور تجرم أي دعوة للعنصرية السلافية أو الطائفية . من جانب آخر، فإن للمراكز الصيفية التابعة للحوثيين تنطوي على خطر جسيم يهدد مستقبل البلاد، فـ "حينما تضع الحرب أوزارها، سيكون المجتمع أمام هذا الكم من المشحونين بالكراهية والحقد وعرضة للبطش والقتل، وسيكون أولئك أول ألغام في طريق السلام، ربما تجد تلك العناصر متنفساً لإفراغ شحنة الحقد والعداء في جبهات القتال طالما بقيت مفتوحة لكن حينما تغلق سيكون المجتمع أمام كارثة حقيقية، مؤشرات واضحة في شوارع صنعاء وعزل وقرى مناطق سيطرة مليشيا الحوثي وحالات القتل المستمر والجرائم شبه اليومية التي ترتكب في تلك المناطق، بمجرد انخفاض المعارك في الجبهات فكيف إن توقفت؟".

بالإضافة إلى ذلك فإن "ما تقوم به المجموعات المتنافسة من تلاعب بأجندات المدارس والنظام التعليمي، -على نحو يفتت الهوية المشتركة- سيخلق جيلاً جديداً من الصراعات. حيث يرى الطلاب الذين نشأوا في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، السنة كأعداء لهم ويعتقدون أن قادة الحوثيين هم وكلاء إلهيون. ويرى الجنوبيون الشماليين كمحتلين وأعداء بسبب هذه الانقسامات والاختلافات، وحتى لو تم استقلال الجنوب، فمن المرجح أن تبقى العداوات والكراهية لأن الجيل الشاب في عدن والجنوب يكبرون معتقدين أن الشماليين أعداء... وبالتالي ستتحمل هذه الأجيال هذه المظالم والكراهية تجاه بعضها البعض عندما تكبر. حتى لو تم إيجاد حل سياسي لليمن في المستقبل القريب،

ب - طرق المعالجة وإجراءات التصدي

يشدد عبدالمعني، وهو المدير التنفيذي لمؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية على أن الإعلام المهني والمحايد والصحافة الحساسة للنزاعات معنيان بتناول الصراع الراهن من زوايا أخرى تساهم في إخماد النيران المشتعلة، مؤكّداً أنّ الحاجة ماسة اليوم إلى تغيير هذا السلوك الإعلامي وإيجاد بيئة إعلامية مغايرة، تتعامل مع النزاع من زاوية الكلفة الإنسانية الباهظة وليس من زاوية الأطراف المنتصرة أو المنهزمة. ويعتبر أنّ على الإعلام في هذه الظروف الصعبة مهمة كبيرة في بناء السلام وإرساء أسسه، وهذا الأمر يبدأ من الإقلاع عن خطاب الكراهية والتحريض، وإحلال الصحافة الحساسة للنزاعات في التغطيات الإعلامية بدلاً من التخندق وراء أطراف الصراع. ويدرك المعني أنه من الصعوبة إحداث هذا التغيير في المدى القريب، إلا أنه يرى ذلك ليس مستحيلاً خصوصاً في ظل وعي متنامي إزاء خطورة خطاب الكراهية والتحريض على العنف وتداعياته الكارثية في اليمن. (شبكة الصحفيين الدوليين، 30 يونيو 2021).

ويرى سكرتير لجنة الحريات بنقابة الصحفيين اليمنيين أشرف الريفي، أن المسؤولية الأخلاقية لوسائل الإعلام تفرض عليها مراعاة المصلحة العامة للبلد، وجوهر هذه المصلحة هو السلام الذي تتحقق على ضوئه بقية المصالح. ويضيف الريفي أن على الإعلام دوراً هاماً في بناء السلام من خلال توجيه خطاب ملتزم ومهني، والبحث عن المشتركات بين الأطراف المختلفة، والتركيز على القضايا الإنسانية، والابتعاد عن إثارة النعرات وتوسيع هوة الخلافات. أصبح من الضروري أن تتنبه وتستوعب الأحزاب السياسية والنخب المختلفة الموجودة على الساحة اليمنية إلى خطورة هذا الخطاب، وأن تدرج ضمن برامجها ما يتكفل بنبذه بالإضافة إلى رفض أي مبررات أو مسوغات لوجود واستمرار هذا الخطاب. (المركز اليمني للإعلام - سبتمبر 2021).

إلى ذلك، يمكن للسياسيين والشخصيات العامة ذات التأثير أن تغذي خطاب الكراهية أو تقيده بشكل كبير، وهذا الأخير ضروري لتعزيز التسامح واحترام التنوع داخل الأطر المؤسسية والقانونية المحددة. على المستوى الإقليمي، هناك أيضاً حاجة إلى تعزيز هيكل السلام والأمن وحقوق الإنسان الموجود في جنوب شرق آسيا لتوفير نهج إقليمي أكثر تماسكاً لمواجهة خطاب الكراهية والعنف المرتبط به بين أعضائه.

كما أن الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات الدينية، يمكن أن تكون جهات فاعلة حاسمة في التخفيف من خطاب الكراهية ووقف تصعيده، على الرغم من أن قدرتها على المناورة والتأثير على النتائج الاجتماعية تتوقف على السياسة الأوسع. سياق. الجهات الفاعلة الدولية لديها مجال محدود لتغيير الديناميات الداخلية للنزاعات بين الجماعات والتميز؛ ومع ذلك، فإن الاهتمام الدولي المستمر والضغط على العنف التمييزي يمكن أن يحسن الوضع إذا توفرت وسائل كافية، بما في ذلك تقديم الدعم للجهات الفاعلة على المستوى المحلي. بالنظر إلى أن الأطر التنظيمية المحلية والدولية للتخفيف من خطاب الكراهية متخلّفة حالياً، فمن المهم أن تعطي الدول وأصحاب المصلحة الآخرون الأولوية لبناء وتعزيز الأطر التنظيمية لمنع انتشار خطاب الكراهية والتحريض على منصات وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من وسائل النشر العامة.

كما يمكن الاسترشاد بخمس طرق لمواجهة خطاب الكراهية في وسائل الإعلام والتي صاغتها الباحثة بوني أليس ونشرتها منظمة اليونسكو، في سبتمبر 2021، كالتالي :

- التربية على أخلاقيات وسائل الإعلام: تبدأ مكافحة خطاب الكراهية القبلي بإدراك أنه في حين أن حرية التعبير هي حق أساسي من حقوق الإنسان، فقد أدى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي إلى إنشاء منصات متعددة لإنتاج خطاب الكراهية وتعبئته ونشره. يجب أن يركز تعليم أخلاقيات الإعلام على حقوق وحرية الصحفيين ودورهم في خلق مجتمعات سلمية وتعزيزها.
- يجب زيادة الوعي بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات، بما في ذلك حرية التعبير، والمسؤوليات والآثار الاجتماعية التي تأتي مع حرية الصحافة. يجب أن يكون الصحفيون مجهزين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتحديد خطاب الكراهية والتصدي لرسائل خطاب الكراهية.
- تشجيع التقارير الحساسة للنزاع وحملات التوعية متعددة الثقافات: التقارير الحساسة للنزاع ستساعد في تبديد "نحن" ضد مغالطة "هم". يجب تعليم الصحفيين مهارات إعداد التقارير الحساسة للنزاع. كما يجب أن تركز حملات التوعية متعددة الثقافات على المعرفة واحترام تنوع الثقافات والتقاليد. يجب أن يمارس الصحفيون المعايير المهنية في هذا الأمر ويمكنهم كتابة المقالات والبرامج الجوية وحتى التحدث مع الناس دون الانحياز إلى جانب.
- تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي دون إلغاء الحق في حرية الصحافة. يمكن تعزيز حرية الصحافة من خلال التثقيف حول قوانين وأخلاقيات الإعلام.
- تشجيع الضحايا والشهود على الإبلاغ عن الجرائم المتعلقة بخطاب الكراهية: يظل خطاب الكراهية غير مرئي إلى حد كبير لمجرد أن العديد من الضحايا لا يعرفون مكان الإبلاغ عن الحالات أو حتى يفهموا أنهم ضحايا خطاب الكراهية.
- وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الكراهية: يمكن معالجة الإفلات من العقاب على جرائم الكراهية من خلال إنشاء وحدات للرصد والتقييم في غرف الأخبار. وستُكلف هذه الوحدات بعد ذلك بمراقبة اتجاهات خطاب الكراهية، وتجميع التقارير ولفت انتباه المؤسسات الرئيسية والمجتمع المدني إليها.



الخاتمة

خلصت منظمة سام في نهاية تقريرها إلى النتائج التالية :-

- أحد الأسباب الرئيسية لتصاعد خطاب الكراهية في اليمن خلال فترة الحرب هو انقلاب جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة اليمنية الشرعية، وتبنيها خطاب تحريضي ، إقصائي يحرض على العنف وقتل الخصوم.
- ساهم خطاب الكراهية في تصاعد عمليات العنف والقتل خارج القانون والانتهاكات بحق المدنيين اليمنيين وكل ذلك يرجع إلى خطاب الكراهية الذي نادى به -وما زالت- مختلف الأحزاب السياسية والدينية.
- ضعف عمل الحكومة اليمنية وسيطرتها على وسائل الإعلام شكّل عاملاً مساعداً للتنظيمات اليمنية باستخدام تلك الوسائل لبث أيديولوجياتها وأفكارها التي تحرض على الكره والعنصرية ونبذ الطرف الآخر بل حتى والحث على ملاحقته وقاتله.
- ترى "سام" أن تدخّل بعض الدول العربية ساعد في اتساع الهوة بين الفرقاء اليمنيين، لا سيما وأن كل دولة من الدول العربية لها أهدافها الخاصة في تدخلها في الصراع اليمني؛ تحديدا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اللتان كان لتدخلهما الأثر الأكبر في تعميق الخلاف بين اليمنيين، كون كل دولة تدعم أحد الأطراف على حساب الآخر.
- غياب الدور الدولي الفعال للمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في الصراع المستمر منذ سنوات في اليمن، على الرغم من ارتكاب الأطراف المتصارعة مجازر وانتهاكات تخالف صريح نصوص القانون الدولي، إلا أنه لم يصدر أي موقف حقيقي وجدي من تلك المنظمات بحيث يساعد على وقف الانتهاكات المتلاحقة في اليمن ويساعد على الخروج من الأزمة الراهنة التي تعيشها البلاد.

التوصيات



- تشجيع التعليم والتوعية: يجب تعزيز التعليم والتوعية بقيم التسامح والاحترام المتبادل، وذلك من خلال المدارس والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام. يجب توفير برامج تعليمية تعزز قيم التسامح والتعايش السلمي.
- سن التشريعات التي تحظر التمييز وتجرم خطاب الكراهية على أسس مذهبية أو مناطقية أو عرقية أو اللون.
- تعزيز الحوار والتفاهم: يجب تشجيع الحوار البناء والتفاهم بين مختلف الفئات السكانية في اليمن، يمكن تنظيم فعاليات حوارية ومناسبات جامعة تجمع الأشخاص من خلفيات مختلفة للتعرف على بعضهم البعض وتعزيز التفاهم والتسامح.
- مكافحة التمييز وتعزيز المساواة: يجب تعزيز المساواة ومكافحة التمييز بين جميع أفراد المجتمع اليمني، بغض النظر عن المذهب أو العرق أو الخلفية القومية.
- يجب تعزيز حقوق الإنسان وتطبيق القوانين التي تحظر التمييز وتعزيز المساواة.
- يجب أن يلعب القادة الدينيون والمجتمع المدني دوراً لنشر رسالة التسامح ونبذ خطاب الكراهية. يمكنهم العمل معاً لتعزيز القيم الإنسانية المشتركة وتحقيق الوحدة والتعايش السلمي.
- تشجيع وسائل الإعلام المسؤولة: يجب تشجيع وسائل الإعلام على تبني ممارسات مسؤولة ونشر معلومات دقيقة ومتوازنة. ينبغي تجنب التحريض والترويج للعنف أو خطاب الكراهية.
- تعزيز العدالة وإنهاء النزاع خلال تعزيز الحوار السياسي والمفاوضات السلمية، بما يساهم في تقليل التوترات وتعزيز التعايش السلمي.







إنهم خطر

رصد خطاب الكراهية الصادر عن أطراف الصراع
المسلح خلال فترة الصراع في اليمن